الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع:.....

اختيارات محمد محي الدين عبد الحميد النحوية من خلال تحقيقاته على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك -نماذج مختارة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إعـــــداد:

- نسرين مشحالك

إشراف الأستـاذة:

- نادية زيد الخير

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه أنجزنا هذا البحث الذي كان ثمرة جهد متواصل وعمل دؤوب، راجينا أن يكون عند حسن الظن.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة الكرام، الذين كان لهم الفضل الكبير في توجيهنا وتزويدنا بالعلم والمعرفة طول مسيرتنا الدراسية.

كما نخص بالذكر الأستاذة المشرفة " نادية زيد الخير" لما قدمته لي من دعم وتوجيهات قيمة وكانت لنا نعم المرشد والداعم خلال بحثنا العلمي.

الإهداء

﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾

[يونس: 10]

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفلى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من سعى طوال حياته لنكون أفضل منه

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي الغالي"

إلى من احتضنني قبلها قبل يديها

إلى الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات

سر نجاحي وقوتي "أمي الغالية"

إلى من قضيت معهم أجمل أيام الجامعة وكل من ساهم في هذا العمل.

نسرين

المقدمة

باسم الله الرّحمان الرحيم، والصلاة والسّلام على سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

إنّ علم النّحو من أهمّ علوم اللّسان العربي التي اعتنى بها علماؤنا قديما وحديثا، وذلك لما له من الأهمية، فهو آلة فهم القرآن والسنة، وهو الميزان الذي تقوّم به الألسنة، وهو عمدة الخطباء في خطبهم، والأدباء في مصنفاتهم، فمن أجل ذلك ألّفوا فيه وأكثروا على تفاوت فيما بينهم، فكان منها المطول ومنها المختصر، ومنها كذلك المتون والمنظومات وكلّ ذلك بغية تقريب هذا العلم للناشئة وتبسيطه لهم، ولعلّ من أشهر تلك المنظومات ألفية ابن مالك التي نالت شهرتها الآفاق، ومن أجل ذلك كثرت حولها الشروحات والحواشي والتعليقات عليها، وعلى الجملة فإنّ نحاتنا –رحمهم الله تعالى– قد تركوا لنا إرثا نحويّا.

وقد ظهر في العصر الحديث ثلّة من العلماء الذي اعتنوا بهذا الموروث، فاهتموا بتحقيقه وقراءته وطباعته وإخراجه للنّاس، وفي مقدّمة ذلك العالم والمحقق محي الدين عبد الحميد الذي كان له النصيب الأوفر والحظ الأكبر، فلقد حاز قصب السبق في هذا المجال، ومن أهم الكتب التي حقّقها الشيخ رحمه الله تعالى كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

ولما كان كتاب شرح ابن عقيل من أهم شروحات الألفية لكونه تميز بميزات لم توجد في غيره من الشروحات كسهولة أسلوبه، ووضوح عبارته، وجمعه لأصول هذا الفنّ وفروعه، الأمر الذي أدى بكثير من الدارسين إلى العناية بقراءته والاكتفاء به عن أكثر شروح الألفية، أضف إلى ذلك كلّه مادة التعليق التي زادها المحقّق محي الدين على هامشه، والتي جعلت منه مصدرا من مصادر أمات الكتب النّحوية العربية.

وأما الدوافع والأسباب التي جعلتني أكتب عن الشيخ محي الدين هو سعة علمه وغزارة نتاجه وقوة تحقيقه، وكذا غياب دراسة عنده في جامعتنا تبين عما قدّمه خدمة لعلوم العربية عموما وللنّحو خصوصا.

كذلك من الدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع وفي هذا الكتاب هو أهميته الكبيرة التي يحتلها، فقد لقي إقبالا كبير، لدى العام والخاص لارتباطه بشرح ألفية ابن مالك التي نالت شهرتها الآفاق.

وأما عن الدراسات التي سبقتني فهي:

-"المسائل النحوية عند محمد محي الدين عبد الحميد في إعراب ألفية ابن مالك " الباحثة بسمة التابعي عوض السيد ، باحثة بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بورسعيد "مصر".

-رسالة ماجستير لعبد الفتاح حبيب بعنوان" محمد محي الدين عبد الحميد وجهوده النحوية والصرفية " مقدمة لجامعة الأزهر" مصر"

وانطلاقا من هذا كلّه يمكن لنا أن نطرح إشكالية رئيسة التي يدور عليها هذا البحث وهي: ما هي طبيعة اختيارات محمد محي الدين النحوية من خلال تحقيقيه؟.

و تتجلّى أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة منها:

* أنها جمعت بعضا من اختيارات الشيخ النّحوية من هامش التحقيق ورتبتها.

* أنها أبانت عن منهج الشيخ في عرضها وتحليلها.

* أنها حللت وناقشت تلك المسائل وبينت طبيعة اختيارات الشيخ محي الدين النحوية ومنهجه في عرضها.

هذا وقد قسّمت هذه الدّراسة إلى: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

فأما المقدمة فقد أبانت فيها عن أهمية هذه الدراسة والأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع، وكذلك الصعوبات إلى غير ذلك من الخطوات المنهجية المعروفة.

وأما الفصل الأول فهو بعنوان: مصطلحات ومفاهيم تتعلق بهذه الدراسة، تناولت فيها مجموعة من النقاط التي حددت الإطار النظري لهذا البحث، وهذه النقاط هي: تعريف النحو، ترجمة لابن مالك، ترجمة لابن عقيل، ترجمة للمحقق محمد محي الدين عبد الحميد ومنهجه في الشرح.

والفصل الثاني كان بعنوان: موقف المحقق محي الدين من أدلة النّحو العربي، تناولت فيه موقفه من السماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وذلك لأنّ هذه الأدلة هي أسس الترجيح والاختيار النّحوي عنده.

والفصل الثالث بعنوان: اختيارات محي الدين النّحوية –نماذج مختارة–، يمثل لبّ هذه الدّراسة، جمعنا فيه آراء المحقق محي الدين النّحوية من هامش تحقيقه على شرح ابن عقيل على الألفية، ثم قمنا بشرحها وتحليلها، وبيان منهج الشيخ في تعامله مع خلافات النّحويين البصريين والكوفيّين.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج المقارن الذي استطعنا من خلاله أن نحلّل اختيارات محي الدين النحوية ونقف على طبيعتها، ومنهج الشيخ فيها.

هذا وقد واجهت بعض الصّعوبات والعراقيل الطالب في إنجازه هذا البحث، منها: صعوبة هذا الموضوع بسبب شساعته وتشعبه من جهة، وكذا قوة مادته من جهة أخرى، بالإضافة إلى

قوة أسلوبه وجزالة ألفاظه، ومنها: ضيق الوقت الذي حال هو الأخر في سبيل إتمام هذا البحث.

وفي الأخير أحمد الله جل جلاله على إنجاز هذا البحث وإتمامه، ثم الشكر موصول للأستاذة المشرفة، وإلى اللجنة المناقشة، وإلى كلّ من قرأ هذا البحث.

الفصل الأول

مفاهيم وتعاريف نظرية

لا بدّ لأيّ دراسة أن تعتمد على مصطلحات ومفاهيم تعتبر بمثابة المفاتيح التي يُولج بها إلى كوامن تلك الدراسة، ولا بد أيضا لأي باحث أن يوضح هذه النقاط النظرية حتى يكون على هدى في مرحلته البحثية، وحتى يضع القارئ لبحثه في المسار المطلوب، وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإنّ النقاط النظرية التي نتحدث عنها في هذه الورقات القليلة، والتي نزعم أنها تغطي الإطار التمهيدي لهذه الدراسة هي:

*تعريف النّحو لغة واصطلاحا.

*التعريف بابن مالك وألفيته.

*التعريف بابن عقيل وشرحه.

*التعريف بالمحقق محي الدين، وبيان منهجه في تحقيق شرح ابن عقيل، وهذا العنصر الأخير من الأهمية بمكان، لكونه قطب الرحي الذي تدور عليه دراستنا هذه.

1-1 النحو لغة: يقول ابن منظور في معجمه الشهير: "نحا" بمعنى النحو وهو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفًا واسمًا نحاه ينحوه وينحاه نحوًا وانتحاه[1].

ورد في مقاييس اللغة: النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد نحوه ولذلك سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به[2].

[1] ابن منظور، جمال الدين بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، ج: 14، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، مادة[نحا]، ص: 214.

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج: 5، دار الجير، بيروت، لبنان، ط: 2، ت: 1979 م، مادة[نحا]، ص: 419.

وجاء في معجم العين في باب النون مادة (ن.ح.ا): "النحو القصد، نحو الشيء نحوت نحوا؛ أي قصدت قصده، وبلغنا أن أبي الأسود وضع وجوه العربية فقال للناس أنح نحو هذا وسمي نحو"[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أن كلمة "النحو" تعني القصد والجهة، وسبب تسمية هذا العلم بهذه التتسمية هي قول علي رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي لما وضع له الاسم والفعل والحرف وشيئا من الكلام، قال له: انح ذلك النحو يا أبا الأسود[2]، وهذا هو السبب في تسمية علم النحو بهذا الاسم.

1-2 اصطلاحا:

لعل أقدم محاولة لتعريف هذا المصطلح ما ذكره ابن السراج (ت: 316 هـ) في كتابه الأصول "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم؛ إذ تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه استقراء لكلام العرب."[3]

وعرفه ابن جني (ت 392) في كتابه الخصائص بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنيه والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بهما أو بها وإن لم

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، مادة[نح].

[2] ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1997، ص 25.

[3] ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ص35

يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا ثم اختص به انتحاء هذا القبيل"[1]

من خلال المقارنة بين التعريفات السابقة نرى أن تعريف ابن جني للنحو في الخصائص كان تعريفا دقيقا؛ لأنه لا يقتصر على الإعراب فقط، بل يشمل كل ما يتعلق ببنية الكلمة والجملة، مثل: التثنية والجمع، والتصغير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب، كما أنه يوضح هدف النحو وهو أن يتعلم غير العرب الفصاحة العربية؛ حيث يتكلمون مثل أهلها وإن أخطأ أحدهم فإن النحو يعيده إلى الصواب.

وعرفه محمد محيي الدين عبد الحميد بأنه: "العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء وما يتبع ذلك"[2]؛ يشير محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أن النحو يهتم بدراسة التغيرات

التي تطرأ على أواخر الكلمات في الجمل وفقا لعوامل إعرابية مختلفة؛ بمعنى آخر فإنّ النحو يركز على كيفية تغيير شكل الكلمات عند وضعها في جمل إذا كانت متغيرة أو بقائها ثابتة.

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، المكتبة العلمية، مصر، ط4، د.ت، ص34.

[2] عبد الحميد محمد محيي الدين، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الفكر، قطر، 2000م، ص6.

ترجمة ابن مالك:

2-1 اسمه وكنيته ونسبه:

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي[1] الجياني الأندلسي الشافعي، النحوي اللغوي، وقد اختلف المؤرخون في اسم والده فهناك من قال: (عبدالله بن مالك) وهناك من قال: (عبدالله بن عبدالله بن مالك)[2] ، أما نسبه فقد قيل فيه: الطائي والجياني والأندلسي؛ فالطائي نسبة إلى قبيلة طيئ، والجياني نسبة الى مدينة جيان إحدى مدن الأندلس، والأندلسي نسبة الى الأندلس[3].

2-2 مولده ونشأته:

اختلف المؤرخون في سنة ولادته وأغلب المصادر تنص على أن مولده كان سنة (600هـ)، وقد نشأ ابن مالك محبًّا للعلم، وأقام فترة في الأندلس تلقى العلم فيها على أيدي علماء منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار.[4]

2-3 رحلته إلى المشرق:

حدثت فتن واضطرابات في بلاد الأندلس، فرحل ابن مالك إلى المشرق منتقلا بين البلدان حيث استقر في دمشق مستوطنا.[5]

---

[1] ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج، براجستراسر، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1932م، ص ص 180-180.

[2] ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز الجنيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، ص108.

[3] ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، ج2، دار المعارف، بيروت، ط3، 1993م، ص286.

[4] ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص180.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص: 110.

2-4 شيوخه:

ثابت بن خيار الكلاعي.

أبو صادق الحسن بن صباح المخزوم المصري.

ابن أبي الصقر، نجم الدين أبو الفضل المكرم بن محمد بن حمزة القرشي.

وقد روى الدماميني عن التبريزي أن ابن مالك جلس في حلقة بن الحاجب وأخذ عنه ولم يرو ذلك غيره.

أبو الحسن السخاوي.

2-5 تلاميذه:

اشتهر من تلاميذ ابن مالك:

محيي الدين النووي: يحيى بن شرف.

شمس الدين محمد بن عباس بن حجموان.

بدر الدين محمد بن ومحمد بن عبد الله بن مالك المشهور بابن الناظم.

شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي.

2-6 مكانته العلمية:

حقق ابن مالك منزلة عظمى في علم اللغة والقراءات، وكان بحرا لا يجارى في النحو والتصريف، وأما اطلاعه على أشعار العرب وقدرته على استقرائها فقد حير الأئمة الأعلام، هذا إلى بلوغه في الاطلاع على الحديث والقدرة على نظم الشعر رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

2-7 آثاره: أهم الكتب النحوية:[1]

تسهيل فوائد وتكميل المقاصد (مطبوع).

شرح تسهيل فوائد وتكميل المقاصد (مطبوع).

الألفية (مطبوع)

شرح الكافية الشافية (مطبوع).

عمدة الحافظ وعدة اللافظ (مطبوع).

أما أهم الكتب الصرفية واللغوية فتمثلت في:

تصريف ابن مالك (مخطوط دار الكتب المصرية)

شرح تصريف الأفعال مأخوذ من الكافية.

شرح الاعتضاد في الفرق بين الضاء والضاد.

شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز.

ونظم المالكية في القراءات السبع (مطبوع).

[1] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان العبر في أخبار من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ص300

2-8 وفاته:

توفي رحمه الله في دمشق سوريا وذلك عام: 672 ودفن في منطقة الصالحية بسفح جبل قاسيون[1].

ترجمة ابن عقيل:

3-1 اسمه ونشأته:

هو قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي، الهمذاني الأصل، وُلِدَ يوم الجمعة التاسع من شهر محرم سنة (698 هـ) بالقاهرة[2]، نشأ وترعرع في القاهرة، ولازم الاشتغال بعلوم اللغة حتى أتقنها، وتفقه فيها، وسمع من علمائها، وعاش في أروقتها.

3-2 شيوخه:

قدم ابن عقيل القاهرة، فتتلمذ على مشايخها وعلمائها، فأخذ (القراءات السبع) عند شيخ تقي الدين الصائغ، والعربية عن شيخ علاء الدين القونوي وغالبهما في (الكافية الشافية) و(المقرب)، وقرأ على الشيخ الأثير الدين (التسهيل) لابن مالك جميعه في أربع سنوات، ثم قرأ عليه كتاب سيبويه في أربع سنين بحثا بقراءته وبقراءة غيره.

---

[1] ينظر: المقري التلمساني، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ج: 2، دار صادر، بيروت، 1963م، ص: 425.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية بن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، بيروت، لبنان، د.ط، 1436هـ، ص13

أمّا الفقه فقرأ فيه (الحاوي) على الشيخ علاء الدين القونوي، ثم قرأ على شرحه للحاوي من أوله إلى باب الوكالة ولازمه كثيرا وبه تخرج وانتفع وأخذ عنه الأصول والخلاف والمنطق والعروض والمعاني والبيان والتفسير.

قرأ في المنطق (المطالع) مرات بحثا وفي أصول الدين (الطوالع) وفي أصول الفقه (مختصر ابن الحاجب) مرات قراءة وسماعا[1].

3-3 تلاميذه:

فمنهم صلاح الدين الصفدي الذي نال إجازة منه، وسراج الدين البلقيني، وجمال الدين بن ظهيرة، وولي الدين العراقي.

3-4 أثاره:

ألّف ابن عقيل في النحو، والتفسير، والفقه، وعلم الرجال، من مؤلفاته:

التعليق الوجيز على الكتاب العزيز (في الفقه).

الجامع النفيس في مذهب الإمام محمد بن إدريس (في الفقه)

شرح ألفية بن مالك

شرح التسهيل لابن مالك. ويسمى أيضا (المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

مختصر الشرح الكبير.

المختصر من الرافعي جمع فيه مسائل الرافعي

[1] ابن الناظم، بدرالدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية دمشق، سوريا، ط: 1، عام: 1999م، ص7

3-5 منهج ابن عقيل في شرحه للألفية:

يتميز منهج ابن عقيل في شرحه للألفية بما يلي:

التوسط في الشرح بين الإيجاز والإطناب ولذلك قال العماد الحنبلي:" ابن عقيل شرح الألفية شرحا متوسطا حسنا"[1]

حسن عرض المسائل النحوية واختصارها، فغاية ابن عقيل من شرحه هي غاية تعليمية تهدف إلى تقريب قواعد النحو العربي من أذهان المتعلمين وشرحها شرحا موجزا مبسطا.

الاعتناء بمسائل النحو شرحًا وتفصيلًا أكثر من اعتنائه بمسائل الصرف، فاختصر في النصف الثاني جدًّا، ولعل ذلك يعود إلى أمرين: أولهما اشتغال ابن عقيل بالنحو أكثر من اشتغاله بالصرف، ثانيهما أن مسائل النحو وشواهده أغنى من مسائل الصرف وشواهده، وهذه الظاهرة –أعني التفاوت–في إسهاب الشرح والاختصار نجدها عند شُرّاح الألفية عامة.

الاكثار من الاستشهاد بالأبيات الشعرية وقد بلغت 359 شاهدًا، وبالآيات القرآنية، وكل الشواهد الشعرية التي استشهد بها هي لشعراء يحتج بأشعارهم.

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خلافًا لشيخه أبي حيان، إلا أنه لم يكثر الاستشهاد به.

مجاراة المذهب البصري عمومًا وقد ظهر في مذهبه البصري عن طريق: الاكثار من الاعتماد على آراء سيبويه وغيره من النحاة، كذلك وصف المذهب البصري في أماكن عدة بأنه

[1] ينظر:العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ج6، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص215.

صحيح. ومع هذا لم يلتزم ابن عقيل بالمذهب البصري في كل أحكامه، فقد خالفه في عدة مسائل منها مسألة نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله مهما كانت تلك الحركة.[1]

عدم الاكتفاء بالشرح؛ إذ قد يتعداه أحيانا إلى تخطيء ابن مالك أو الدفاع عنه أو زيادة أوجه أخرى من المسائل.

3-6 وفاته:

توفي ليلة الأربعاء الثالث والعشرون من شهر ربيع الأول من سنة (769هـ)، دفن بالقرافة قريبا من قبر الشافعي رضي الله عنه[2].

4/الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: اسمه وحياته ومنهجه في التحقيق:

4-1-اسمه وولادته ونشأته: هو أبو رجاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بن إبراهيم المنذري[3]، ولد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مصر بقرية كفر الحمام التابعة لمحافظة الشرقية، وذلك في عام 1318هـ-1900م، نشأ في بيئة علمية ودينية؛ حيث كان والده من أهل الفقه والقضاة الشرعي ممّا ساعده منذ صغره على التّعلق بالعلم والتحصيل المعرفي.

كان والده يعمل قاضيا شرعيا في عدد من المحاكم المصرية، فانتقل بين أسرته بين عدة مدن منها: فارسكور ودمياط، مما أتاح له التعرف على بيئات علمية مختلفة والاحتكاك بعلماء الأزهر الذين كان لهم التأثير في تكوينه العلمي المبكر.

[1] ينظر:العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ص224

[2] ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سعيد الهند، ج3، دار المعارف العثمانية، الهند، ط2، 1972م، ص 43

[3] ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم، بيروت، ط4، 1989م، ص92

بدأ الشيخ محمد محيد الدين عبد الحميد مشواره العلمي في سن مبكر؛ حيث التحق بالكتَّاب وكان أول ما بدأ به حفظ القرآن الكريم، وأتمّ حفظه في مدة قصيرة، ممّا مكّنه من امتلاك ناصية اللّغات العربية منذ الصغر، لم يكن مجرد حافظ القرآن، بل كان متقنا لتلاوته متمكنا من قواعد التجويد، ممّا ساعده لاحقًا في فهم النصوص اللغوية والشرعية، بعد حفظه للقرآن التحق بالمعاهد الأزهرية، وبدأ بدراسة العلوم الشرعية واللغوية؛ حيث برع في النحو والصرف وأظهر اهتماما خاصا بمسائل اللغة.[1]

التحق كذلك بمعهد طنطا الأزهري لاستكمال دراسته النظامية وهناك بدأ في تعميق معرفته بالعلوم الدينية واللغوية، وقد حصل في عام 1925 على شهادة العالمية النظامية من الأزهر، وهي شهادة مرموقة كانت تمنح لأبرز الطلاب الذين يجتازون اختبارات دقيقة في مختلف العلوم الإسلامية والعربية.

4-2-أخلاق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: اتّسم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بأخلاق العلماء المخلصين الذين جعلوا من العلم رسالة ومن التواضع سمة لهم، فقد نشأ في بيئة علمية دينية مما انعكس على سلوكه، فكان مثالا للوقار والاتزان، لا يضيق ذرعا بالمخالفين، ولا يتعصب لرأيه بل كان منفتحا على الحوار يقبل النقد العلمي، وهذه السمة جعلته محبوبا بين أقرانه وطلابه؛ اذ لم يكن يرى الجدل العلمي صراعا أو انتصارا للنفس بل وسيلة للوصول إلى الحقيقة.[2]

كان حريصا على نشر العلم، فلم يحتكر معارفه بل بسطها بأسلوب واضح في كتبه ودروسه، وسعى إلى تقريب المسائل العلمية لطلب العلم مبتعدا عن التعقيد والغموض، ممَّا يميّز

[1] ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام ، ص92

[2] ينظر: إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في الثلاثين عاما ماضيه وحاضره، لهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964م ، ص197.

شخصيته العلمية، إنّه كان يرى قيمة العالم تكمن في آثاره لا في منصبه أو شهرته، لذا لم يكن ساعيا وراء الألقاب أو المنصب، بل كان زاهدا فيها مكرسا وقته للبحث والتعليم، وعرف عنه حسن المعاملة مع الزملاء وطلابه، فلم يكن يرفع صوته في النقاشات العلمية، بل كان هادئا أن يعتمد على الحجة والبرهان، ويرى أن النقاش المضمر لا يكون إلا بالهدوء والتقدير، وقد انعكست هذه الأخلاق على مكانته بين علماء عصره وحظي باحترامهم وتقديرهم كما ظل طلابه يستشهدون بأقواله ويقتدون بأخلاقه بعد وفاته.[1]

4-3-المراكز العلمية التي درس فيها والمناصب الإدارية التي تولاها:

بعد حصوله على شهادة العالمية النظامية من الأزهر عام 1925م، بدأ مسيرته في التدريس؛ حيث عمل مدرسًا في معهد القاهرة، ثم اجتاز اختبار الترشح للتدريس في كلية اللغة العربية عندما كتب كتابه لجامع الأزهر عام 1936، وكان آداؤه متميزًا حصل على تقدير ممتاز[2]، انتقل إلى قسم الدراسات العليا؛ إذ تخصص في تدريس مادة نحو والصرف، وتمكن خلال خمس سنوات من ترسيخ منهج أكاديمي صارم، ما ساعده في تخريج جيل أساتذة اللغة العربية الذين صاروا فيما بعد من أعلام اللغة العربية في العالم العربي.

وفي مطلع 1940 أُعِير إلى حكومة السودان للعمل على وضع مناهج العلوم الدينية في كلية غوردون؛ حيث قضي هناك سبع سنوات درس خلالها وألف كتابًا معتمدًا وظلّ يدرس طلاب كلية الحقوق في جامعة الخرطوم[3]، ثم عاد إلى مصر عام 1947 وعين أستاذا في كلية اللّغة العربية، حيث بدأ في تحديث مناهج النحو، كما تولى تدريس مادة أصول الدين في

[1] ينظر: إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ماضيه وحاضره ، ص: 197.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص196.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية ج32، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ص184.

المعاهد الدينية، وفي عام 1952 تم تعينه مديرًا لتفتيش العلوم الدينية والعربية في جامع الأزهر والمعاهد الدينية.

وفي عام 1954 تولى منصب عميد كلية اللّغة العربية، وظل يشتغل هذا المنصب لمدة خمس سنوات؛ حيث شهدت الكليات نهضة علمية بارزة، وبعد انتهاء فتراته كعميد عاد إلى التدريس في قسم أصول الدين، ثم عاد في عام 1964 وتمّ تعيينه عميدا للكلية للمرة الثانية، واستمر فيها حتى عام 1965، إلى جانب ذلك شغل مناصب أخرى حيث كان رئيسا للّجنة الفقهية في مجمع البحوث الإسلامية، وعضوا بارزا في مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، انْتُخِبَ رئيسًا لمجمع اللغة العربية خلفًا للشيخ محمود شلتوت.

4-4-مكانته العلمية:

لقد كان محيي الدين عبد الحميد عالما موسوعيا في الأدب العربي، حيث تخصص في العديد من الفروع المهمة، مثل: النقد الأدبي، والبلاغة وعلم المعاني، التاريخ الأدبي، اللغة العربية.

وقد أثبت محيي الدين عبد الحميد بفضل علمه الفائق مكانته الكبيرة في المجتمع العربي إذ كان عضواً في العديد من الجمعيات العلمية العربية، وكان له دور كبير في الصحافة الأدبية، لقد كان محيي الدين عبد الحميد كان من العلماء الذين أثرت أبحاثهم بشكل قوي في مجال النقد الأدبي العربي، حيث كانت دراساته تعتمد على المنهج التحليلي الذي يسعى إلى تفكيك النصوص الأدبية للكشف عن معانيها العميقة[1]، حيث تنوعت إسهامات محمد محيي الدين عبد الحميد، في العديد من الدراسات البلاغية والنقدية، حيث سعى إلى تجديد الدراسات البلاغية من

[1] ينظر: محمد بركات أبو علي، دراسات في النقد الأدبي العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984، ص134.

خلال ربط القديم بالحديث، واستخدام الأدوات النقدية المعاصرة، وهو ما ساهم في تحديث الفهم العربي للبلاغة[1].

لم تكن إسهامات محمد محيي الدين عبد الحميد مجرد إضافات علمية إلى المكتبة العربية رغم أهميتها؛ ولكنها كانت ثورة في عالم الدراسات النقدية واللغوية أسهمت في العمل على تغيير بعض الاتجاهات في التفكير النقدي على الساحة النقدية العربية في القرن العشرين "لقد قدّم محيي الدين عبد الحميد العديد من المؤلفات التي غيّرت اتجاهات التفكير الأدبي في القرن العشرين، حيث يُعتبر من أوائل من تناولوا البلاغة العربية الحديثة بمناهج تحليلية علمية"[2]

وتتجلى مكانته العلمية بوضوح في إسهاماته الأدبية والعلمية التي كانت محط اهتمام العديد من العلماء والمفكرين في الوطن العربي، حيث كان له دور بارز في تحليل النصوص الأدبية وربطها بالواقع الاجتماعي والسياسي في عصره. وقد تأثر به العديد من الأجيال اللاحقة التي استفادت من أسلوبه التحليلي ومؤلفاته النقدية.

4-5-كتبه ومؤلفاته:

التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، وهو شرح مبسط لمتن الآجرومية في النحو، يتميز بوضوح العبارة وكثرة التمارين، ويُعد من الكتب التعليمية الأساسية للمبتدئين.

دروس التصريف: كتاب يشرح قواعد تصريف الأفعال العربية بطريقة منهجية، مع أمثلة وتمارين تطبيقية.

[1] ينظر : محمد بركات أبو علي، اتجاهات البلاغة في العصر الحاضر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص220.

[2] ينظر : سعيد علوش، إشكالية التيارات والتأثيرات الأدبية في الوطن العربي ، دراسة مقارنة، ص189.

الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية: يتناول مسائل فقهية بأسلوب تعليمي مبسط، معتمدًا على المذهب الشافعي.

النسك، الحج والعمرة وأعمالهما على المذاهب الأربعة: يشرح مناسك الحج والعمرة وفقًا للمذاهب الأربعة، مع توضيح الفروق الفقهية بينها.

4-6-تحقيقاته لأمهات كتب التراث:

ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قام بتحقيق هذا الشرح النحوي الشهير، مع ضبط النص وتوثيقه، ليكون مرجعًا موثوقًا لدارسي النحو.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق لكتاب ابن هشام الأنصاري، مع إضافة تعليقات توضيحية تسهل فهم القواعد النحوية.

شرح قطر الندى وبل الصدى: تحقيق وشرح لكتاب نحوي مهم، يوضح فيه المؤلف القواعد بأسلوب سهل وميسر.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق لكتاب أبي البركات الأنباري، يعرض فيه الخلافات النحوية بين المدرستين البصرية والكوفي.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق لكتاب ابن هشام الأنصاري، يُعتبر من المراجع الأساسية في النحو العربي.

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق لديوان الشاعر الأموي عمر بن أبي ربيعة، مع شرح للقصائد وتوضيح لمعانيها.

الفرق بين الفرق: تحقيق لكتاب عبد القاهر البغدادي، يتناول فيه الفرق الإسلامية ومعتقداتها.

4-7-من أهم إنجازاته:

ساهم في إعادة إحياء التراث النحوي العربي من خلال التحقيق العلمي المدقق.

استخدم لغة سهلة وميسّرة، مما جعله محبوبًا بين طلاب العلم.

أول من أدخل الحواشي العلمية الحديثة في شروح النحو.

إن محيي الدين عبد الحميد يُعدُّ واحداً من أبرز العلماء في القرن العشرين الذين تركوا أثراً كبيراً في اللغة العربية والأدب العربي .من خلال أعماله النقدية والأدبية، أصبح واحداً من أعمدة الثقافة العربية الحديثة، وستظل مؤلفاته تمثل مرجعاً حيوياً لدارسي الأدب والبلاغة، حيث قال الدكتور عبد السلام هارون: "ولا يزال كثير منا أعضاء المجمع يرجع إلى كتاباته وتعليقاته، وإلى هذا المدد الزاخر من المكتبة النحوية التي نقلها من ظلام القدم إلى نور الجدة والشباب."[1]

4-8-منهجه في التحقيق والشرح

اتسم منهج عبد الحميد في تحقيق النصوص وشرحها، بالعديد من السمات التي أوضحها في مقدمة كتابه (التحفة السنية) حينما قال: "وقد رأيت أن أُعنى بتحقيق هذا الشرح وتحريره، وأن أُعلّق عليه بما يُيسّر فهمه ويُجلي غوامضه، وأن أُضيف إليه فوائد نحوية لا يستغني عنها المبتدئ ولا يستكثرها المنتهي، فخرج هذا العمل الذي أسميته (التحفة السنية)"[2] ، ومن أهم تلك الخصائص نذكر:

[1] عبد السلام هارون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، 1973م، ص 45

[2] محمد محيي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، ص 5

التحقيق التعليمي المبسط: لم يكن هدفه من التحقيق مجرد إخراج النصوص، بل سعى إلى تهيئتها للدراسة والتدريس، معتمدًا أسلوبًا تعليميًا يُيسر على الطلاب فهم المتون النحوية.

الشرح التحليلي العميق: في شروحه، لم يكتفِ بتفسير الألفاظ، بل عمد إلى تحليل القواعد النحوية، وتقديم أمثلة تطبيقية، مما يساعد القارئ على فهم القواعد وتطبيقها.

الاستشهاد بالشواهد الشعرية والقرآنية: كان يوظف الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي لتوضيح القواعد النحوية، مما يربط القاعدة بمثال حي.

الاعتدال في عرض الخلافات النحوية: عند تعرضه للمسائل الخلافية، كان يذكر الآراء المختلفة دون تعصب، ويُرجح بينها بناءً على الأدلة، مما يُظهر منهجه الموضوعي.

4-9- منهجه في تحقيق كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

استهلّ المحقق عمله بمقدمة عرض فيها نبذة عن حياة ابن مالك وألفيته وشروحها ومقتطفات من حياة ابن عقيل، ووضح فيها سبب الاهتمام بهذا الشرح والاعتماد عليه، وعلى هذا النحو بيّن سبب تسميتها بالألفية والخلاصة[1]، ثم مهّد للطبعة الثانية بمقدمة ذكر فيها رغبة القراء وإلحاحهم على إعادة طبعها، وأشار إلى أنّ هذه الطبعة تتصف بالزيادة والتهذيب والضبط.[2]

قام الشيخ بإعراب متن الألفية فأعرب كل بيت إعرابا كاملا، وأعرب كذلك عناوين الأبواب، وأعرب كذلك الشواهد الشعرية الواردة في الشرح، هذا نموذج من إعرابه لباب الكلام، يقول: "(الكلام) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام...هذا الباب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه فحذف المبتدأ وهو اسم الإشارة- ثم حذف الخبر- وهو الباب. وأقيم الكلام

[1] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 5-9.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص9

مقامه فارتفع ارتفاعه ثم حذف أيضًا وأقيم الكلام مقامه فارتفع كما كان الذي قبله، و(ما) الواو العاطفة، و(ما) اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف؛ أي شرح ما يتألف و(يتألف): فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الكلام، و(منه): جار ومجرور متعلق به (يتألف)، والجملة من الفعل الذي هو (يتألف) والفاعل لا محل لا من الإعراب صلة موصول".[1].

وقام الشيخ كذلك بعزو الشواهد التي وردت في الشرح دون عزو، ذاكرا البيت أو الأبيات التي قبل الشاهد إن وجدت، ومثال ذلك تعليقه على الشاهد:

فإمَّـــا كِـــرامٌ مُوسِـــرُون لَقِيـــتُهم فَحَسْـبِي مِـنْ ذُو عِنْـدَهُم مَـا كَفَانِيـا

حيث علق عليه قائلا: هذا البيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي، وقبل البيت المستشهد به قوله:[2]

وَلَسْـتُ بِهَـاجٍ فـي القُـرَى أهـلَ مَنْـزِلٍ علـــى زَادِهِـــم أَبْكِـــي وأُبْكِـــي البواكِيَـــا

فَإمَّـــا كِـــرَامٌ مُوسِـــرُونَ لَقِيـــتُهُم فَحَسْـبِي مِـــنْ ذُو عِنـــدَهُمُ مَـــا كَفَانِيَـــا

وَإمَّـــا كِـــرَامٌ مُعْسِـــرُونَ عَـــذَرْتُهُم وَإمَّـــا لِئَـــامٌ فَـــادَّخَرْتُ حَيَائِيَـــا

وعِرْضِـــي أَبْقَـــى مَـــا ادَّخَـــرْتُ ذَخِيـــرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص22

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1،ص57.

أما في مجال الاستشهاد وإبراز الأدلة فقد كان الشيخ يأتي بالشاهد من القرآن أولا إن وجد كاستشهاده على التنوين الوقع عوضا عن اسم.[1] بقوله تعالى: قوله تعالى: { قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ} [الآية84 / سورة الإسراء]. فالتنوين في الآية عوض عن إنسان، أو ضمير يرجع إلى الإنسان المعهود ذهنا بالخطاب.

ولم يغفل المصنف الاستشهاد بالحديث فقد كان للحديث الأثر الظاهر في تحقيقات الشيخ حيث استشهد به كثيرا بل إنه كان في الترتيب بعد القرآن عند الشيخ فمتى لم يجد شاهدا قرآنيا للمسألة عدل إلى الحديث وساق الشاهد منه[2]، ومن أمثلة ذلك استشهاده على قول ابن مالك: وكلمة بها كلام قد يؤم بقوله صلى الله عليه وسلم: {أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد}[3]

وكذلك الشعر فقد كان الشيخ يستشهد به كثيرا، كما يستشهد بالأمثال وكلام الصحابة كاستشهاده بقول علي رضي الله عنه: {من تعزى عليكم بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تتكنوا}[4]

عرضه المسائل الخلافية: يفصل الشيخ ويوضح المسائل الخلافية توضيحا شافيا كافيا، فيشير إلى الآراء مبيّنا حجة كل فريق، ويعطي وجهة نظره في كثير من المواطن دون انحياز إلى طرف من أطراف الخلاف ومن المسائل الخلافية التي تعرض لها الشيخ: سبب بناء الاسم، وإعراب الأسماء الستة، وجمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث.

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص26

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص21

[3] سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ج: ، 4دار الرسالة العالمية، ط1، 2009، (رقم 3757)، ص 687.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج1، ص 49.

وقد ختم الشيخ تحقيقه لشرح ابن عقيل بخاتمة، بدأها بالتحميد والصلاة ثم تحدث عن شرحه للشواهد وإعرابه الأبيات، وأشار إلى الزيادات التي حصلت في الطبعة الجديدة.[1]

وعلى الجملة يمكننا أن نجمل أهم الخصائص والسمات التي امتاز بها تحقيق الشيخ محيي الدين على شرح ابن عقيل فيما يلي:

تميز تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بمجموعة من السمات العلمية والمنهجية التي جعلته مرجعاً معتمداً في الدراسات النحوية، وأبرز هذه السمات:

التدقيق والضبط اللغوي: حرص على تشكيل النص بالكامل وتوثيق الشواهد الشعرية والنثرية، مما يسهل القراءة ويقلل الأخطاء.

مراجعة النسخ: قارن بين عدة نسخ خطية لاستخلاص الصياغة الأقرب للأصل، مع الإشارة إلى الاختلافات في الهوامش.

الشرح والتوضيح التعليمي: أعاد صياغة الأجزاء المعقدة بلغة واضحة، مع إضافة تعليقات تفسيرية على المسائل النحوية والصرفية.

الجداول التوضيحية: أدخل جداول مقارنة لتبسيط القواعد (مثل أبواب الإعلال والإدغام)، خاصة في طبعة المجلدين.

الإضافات العلمية الشاملة: حيث أضاف خلاصات من شروح أخرى للألفية (كشرح الأشموني وابن هشام) لسد الإيجاز الذي يرتكبه ابن عقيل في بعض الأبوب.

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 593-594

تراجم الأعلام: قدم نبذة عن حياة ابن مالك وابن عقيل وشروح الألفية، مع توثيق مصادر التراجم.

العناية بالمصادر والشواهد: حيث نسب الأبيات الشعرية إلى قائليها، ووثّق القراءات القرآنية المستشهد بها، وخصص قسمًا لشرح الأحاديث النبوية الواردة في الألفية، مع تخريجها من مصادر السُّنَّة.

وهذه السمات جعلت تحقيقه عملاً موسوعياً يجمع بين الأصالة والابتكار، وشكل تحقيقه جسراً بين الأقدمين والمحدثين، بتيسير التراث دون مسّ جوهره.

4-10 وفاته: توفي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد يوم 30 ديسمبر 1972م، وقد أقيم له حفل تأبين في القاهرة يوم الاثنين 26 مارس 1973م، ألقيت في الحفل كلمات تأبين من شخصيات بارزة من بينهم الشيخ عبد السلام محمد هارون؛ حيث ألقى كلمة باسم مجمع اللغة العربية تحدث فيها عن الفقيد وخدمته للغة العربية وعلمه الواسع[1].

5-أهمية الكتاب:

يُعد تحيق الشيخ محيي الدين المعروف "بمنحة الجليل" مرجعًا مهمًا لدارسي النحو العربي، حيث يجمع بين الشرح التقليدي والتحقيق العلمي الحديث، ما يجعله مناسبًا للباحثين والطلاب على حد سواء يقول الشيخ في مقدمة تحقيقه: "وقد رأيت أن أُعنى بتحقيق هذا الشرح وتحريره، وأن أُعلّق عليه بما يُيسّر فهمه ويُجلي غوامضه، وأن أُضيف إليه فوائد نحوية لا يستغني عنها المبتدئ ولا يستكثرها المنتهي، فخرج هذا العمل الذي أسميته (منحة الجليل)".[2]

[1]-أبي اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، الموفقات، م 6، ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة السعودية العربية، ط1، 1997م، ص 84.

[2] ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص5.

الفصل الثاني

موقف المحقق محي الدين من أدلة النحو

أدلّة النّحو العربي هي: الأصول والقواعد الكلّية التي بنى عليها النّحاة صناعتهم النّحوية، المتمثلة أساسا في السّماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب.

جاء في الاقتراح للسّيوطي: " قال ابن جنّي: أدلّة النّحو ثلاثة: السّماع والإجماع، والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلّة النحو ثلاثة: نقل وقياس، واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنّه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها كتاب"[1].

وقبل الولوج إلى تحليل اختيارات محي الدين النّحوية يجدر بنا أن نتعرف على موقف المحقق محي الدين عبد الحميد من أدلة النحو، لسببين اثنين هما:

الأول: أنّها الأدلّة التي بني عليها صرح النّحو العربي، وبالتالي فلا مناص من عدم التعرض لها في أيّ دراسة نحوية كانت.

الثاني: وهو الذي يتفق مع دراستنا هذه، أنّ معظم اختيارات المحقق مبنية على هذه القواعد الكلية السّماع والقياس، والإجماع والاستصحاب، فهي معايير الترجيح والاختيار النّحوي بين آراء النّحاة البصريين والكوفيين، أو حتى بين أصحاب المذهب الواحد.

1- السّماع:

يعدّ السّماع أول أدلّة النّحو التي اعتمد عليها النّحاة كثيرا في جمع المادّة اللّغوية والاستدلال بها على صحّة القواعد العربية، وعناية النّحويين البصريّين والكوفيين بهذا الأصل كبيرة جدا كما ذكر أصحاب التراجم، وكما نقل ذلك سيبويه في كتابه.

والسّماع كما عرّفه السّيوطي في كتابه الاقتراح: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل

[1] جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006، ص21-22

بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت"[1].

ونستخلص من قول السّيوطي أنّ السّماع ثلاثة أنواع: القرآن الكريم وهو أعلاها، والحديث النّبويّ وكلام العرب بنوعيه شعرا ونثرا، بالشروط التي حدّدها النّحاة .

ولقد اعتنى المحقق محي الدين في تحقيقه شرح ابن عقيل بالسّماع عناية فائقة بأنواعه الثلاث، فقد كانت عمدته في اختيار المسائل النّحوية الخلافية، وسنعرض للسّماع وبيان جهوده وترجيحاته من خلال كلّ دليل حتى تتضح المسألة لكلّ قارئ لهذا البحث، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1-1 استشهاده بالقرآن الكريم:

القرآن الكريم هو: كلام الله عزّ وجل، المنزّل على نبيّنا محمّد صلى الله عليه وسلّم، بواسطة جبريل عليه السّلام، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المكتوب في المصاحف.

ومن المعلوم كذلك عند جميع المسلمين أنّ القرآن أنزل بلسان عربي مبين، قال تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾ (الآية2 /سورة يوسف)، فإنّ القرآن هو المصدر الأول لإثبات الأحكام النّحوية، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين أهل العلم في حجّية هذا الأصل، يقول السيوطي في الاقتراح: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا[2].

ولقد اعتنى الشيخ محي الدين عبد الحميد بهذا الأصل فاستدلّ به في مواضع عديدة من تحقيقه، وجعله عمدته في ترجيح كثير من المسائل النّحوية التي اشتدّ فيها خلاف النّحويين البصريين والكوفيين.

[1] جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو ، ص39.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص39.

* من أمثلة استشهاد الشيخ محي الدين على القواعد النّحوية واللّغوية الشيخ محي الدين بالقرآن الكريم نذكر:

-يستشهد على صحّة لغة ما بقراءة قرآنية مثل استدلاله على صحة (أخير وأشر) عند العرب، جاء في هامش التحقيق عند باب الكلام وما يتألف منه: "حذفت همزة خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشرّ، بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا، كما في قول الراجز : بلال خير الناس وابن الأخير ، وقد قرئ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾ ﴾ (الآية26/سورة القمر)بفتح الشين وتشديد الراء"[1].

-ومن ذلك استدلاله على تنوين العوض بقوله : "ومنه قول الله تعالى:﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴿٨٤﴾ ﴾ (الآية 84/سورة الإسراء)، وقوله جلّ شأنه: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾ (الآية 26/سورة الروم)، ، وقوله تباركت كلماته﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾ (الآية 20/سورة الإسراء)[2] ، والمقصود بتنوين العوض هنا أن التنوين جاء عوضا عن كلمة كما في الآيات التي ساقها الشيخ عبد الحميد، ففي الأولى مثلا يكون التقدير: كلّ أحد يعمل على شاكلته، وقال مثل ذلك في الآيتين الأخريين.

وإتماما للفائدة فإنّ تنوين العوض ثلاثة أقسام:

1. عوض عن جملة :مثل حذف فلولا إذا بلغت الروح الحلقوم في قوله ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ (، الآية84/ الواقعة) فأتوا بالتنوين عوضًا عنها.

2. عوض عن اسم :مثل حذف "إنسان" في "كلٌ قائمٌ" فأتوا بالتنوين بدلًا منه.

عوض عن حرف :مثل حذف ياء الجمع في "مررت بجوار" فأُتي بالتنوين عوضًا عنها.

ومن مظاهر عنايته البارزة بالسّماع القرآني تعرّضه لقضية التّخريج اللّغوي لبعض القراءات القرآنية التي جاءت على أساليب عربية ربما تكون مخالفة للغة المشهورة، وغير معهودة عند

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص14

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص14.

كثير من النّاس، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (الآية 63 /سورة طه) في قراءة من شدّد نون إنّ، أمّا على قراءة الجمهور فلا إشكال لأنّ "إنّ" إن خففت فيقول عملها، أمّا تشديد النّون فعامة العرب يعملونها، أما والآية قد جاءت على غير المشهور من كلام العرب فقد ذكر لها المحقق ثلاث تخريجات عند النحاة:

الأول أنّ هذه لغة كنانة وبني الحارث الذين يعاملون المثنى معاملة المقصور

الثاني: أنّ (إنّ) بمعنى: نعم، ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

بكرَ العواذِلُ في الصّبوح يلُمِنَني وألومهنّه

ويَقُلْن شيبٌ قد علاك وقد كبِرت فقلت إنّه

يريد فقلت: نعم، والهاء هي هاء السّكت.

الثالث: أنّ (إنّ) مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير الشّأن محذوف، و(هذان ساحران) مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إنّه أي الحال والشأن: هذان ساحران[1].

وهذا التخريج من النّحاة للقراءات القرآنية يدلّك على صحة تلك القراءات، وأنّ لها وجها عند العرب، وهو أحد الشروط التي يجب أن تتوفر في القراءة المتواترة، يقول ابن الجزري رحمه الله تعالى ما معناه: كلّ قراءة صحّ سندها، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، ولها وجه عند العرب فهي القراءة المتواترة المقبولة[2].

نقول هذا الكلام من باب أنّ القرآن أنزل بلغة العرب، كما قال تعالى: (بلسَانٍ عَربيّ مُبينٍ)، والقرآن هو الحاكم على قواعد النّحاة وليس العكس.

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1،ص59.

[2] ينظر : محمّد ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ، ص15.

*ومن أمثلة ترجيحاته النّحوية المبنية على القراءات القرآنية–وهذا الذي يهمنا أكثر في دراستنا– أذكر:

–استدلاله على صحّة من يعامل المنقوص في حالة النّصب معاملته إيّاه في حالتي الرفع والجرّ، قال ما نصّه: "وقد اختلف النحاة في ذلك، والأصح جوازه في سعة الكلام، فقد قرئ: (مِنْ أوسَطِ ما تُطعِمُونَ أهَالِيكُم) بسكون الياء.

ولو جاءت على اللّغة المشهورة لقال أهاليَكم بإظهار الفتحة على الياء كما في قوله تعالى﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ (الآية 31/ سورة الأحقاف).
وسيأتي الكلام عن هذه المسألة مفصّلا في الفصل الثالث في اختياراته النحوية.

–ومن الأمثلة أيضا ترجيحه اتصال الضمير بخلتتيه وأرى وحسب وظنّ ونحوها من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر من انفصاله في نحو قولنا: الصّديق خلتتيه أفضل من خلتتي إياه، لورود ذلك في القرآن وهو قوله تعالى:﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ (الاية43/سورة الأنفال)[1]
ورجّحه العلّامة الشارح ابن عقيل، لكن أبى المحقق أن يسلك رأي سيبويه، وانتقد المحقق الشارح ابن عقيل نقدا علميا بناء لورود السّماع بذلك من القرآن، وهي مسألة من الأهمّية بمكان سيأتي الحديث عنها موسّعا في الفصل الأخير من هذه الدّراسة.

1–2 موقف المحقق محي الدّين من الحديث النّبوي الشريف.

الحديث النّبويّ كلّ ما أضيف إلى النّبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، ويلحق به كذلك صفاته الخَلقية والخُلقية وهو ما يعرف بالشّمائل المحمّدية، ولا خلاف بين أهل الإسلام جميعا في حجّية هذا الأصل في إثبات الأحكام الشّرعية، والنصوص في ذلك كثيرة مستفيضة،

[1] ينظر: ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص59.

، قال تعالى: ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ (الآية 4/سورة النّجم) ، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧ ﴾ (الآية 7/سورة الحشر).
ولا خلاف كذلك بين أهل العلم جميعا أنّ النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام أفصح العرب، وأبلغ البلغاء، وأفصح من نطق بالضاد كما يُروى في الحديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد"، والحديث وإن كان ضعيفا جدا، فمعناه صحيح، وكذلك قوله عليه السّلام:**(فُضّلتُ على الأنبياء بستّ، وذكر منها: أنّي أُوتِيتُ جوامع الكل)**[1].

ومع هذه الفصاحة الثابتة لنبيّنا، والأهمية الكبرى للحديث النّبوي، وأيضا مع كون العربية لغة القرآن والسّنة، إلّا أنّه اشتدّ خلاف النّحويين في مسألة الاحتجاج بالحديث النّبويّ في إثبات الأحكام النّحوية؛ بين من منع ذلك مطلقا، والمجيزون مطلقا، والمتوسطون بين هذا وذاك[2] .

والسّؤال المطروح: ما موقف المحقق محي الدين من هذا الخلاف؟ وهل اعتمد على الحديث النّبوي في إثبات الأحكام النّحوية ؟

الجواب لم يتعرّض المحقق لخلاف النّحاة في هذه المسألة، لكنه استشهد بالحديث النبوي في مواضع عديدة من تحقيقه، وهذا يدلّك على أنّه سلك مذهب من يحتجّ بالحديث النبوي، وهذا الذي نختاره في هذه القضية، لأدلّة كثيرة يضيق هذا المقام لبسطها.

والذي يهمّ أكثر هو استشهاد محي الدين بالحديث النبوي، ولذلك سأذكر بعضا من الأحاديث التي استشهد بها المحقق في إثبات الإحكام النّحوية واللّغوية، وأيضا نماذج من ترجيحاته النّحوية المبنية على الأحاديث النبوية.

-من ذلك استدلاله بالحديث على أنّ الفصيح في (هنٌ) أن يعرب بالحركات الظاهرة على النّون.

[1] أبي الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، دت، رقم (523) ص 371.
[2] ينظر: فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد ، بغداد، 1971م، ص53.

جاء في شرح ابن عقيل على الألفية: "وأمّا (هنٌ) فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علّة، نحو: هذا هنُ زيدٍ، ورأيتُ هنَ زيدٍ، ومررتُ بهن زيد"، وإليه أشار المصنف بقوله: والنّقص في هذا الأخير أحسن، أي النقص في (هن) أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنّه قليل جدّا، نحو: هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه، وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ" [1].

قال المحقق تعليقا على قول الشارح : " من ذلك قوله عليه الصّلاة والسلام: **(من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا)**[2]، ومحلّ الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: بهن أبيه، حيث جرّ لفظ الهن بالكسرة الظاهرة"[3].

ومن هنا نتعرف على السرّ في قول بعض النّحويين الأسماء الخمسة، مبني على الخلاف في (هن) هل ورد إتمامه عن العرب أو لا ؟ وقد علمنا أنّ الراجح إتمامه.

نعم لا نختلف أنّ الأفصح هو النقص والإعراب بالحركات الظاهرة لورود السّماع به في الحديث النبوي الشريف، والمقرر أنّ حديث النّبي عليه السّلام أفصح من كلام العرب.

ولذلك قال ابن مالك في ألفيته:

أب أخ حم كذاك وهن والنّقص في هذا الأخير أحسن[4]

–من أمثلة استشهاده أيضا استدلاله على لغة من يعامل المثنى لغة المقصور بالحديث النّبويّ، جاء في هامش التحقيق: "هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث

[1] ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص49.

[2] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، "الأدب المفرد"، ج1، دار الصديق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 2،2000م، رقم (963) ص346.

[3] ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص49.

[4] ابن مالك، متن الألفية. ص14.

وخثعم وزبيد، وكلّهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلّها، وقد تكلّم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلّم، وذلك في قوله: **(ما صنع أبا جهل)**[1].

وقوله: **(لا وتران في ليلة)**[2]، وعلى هذه اللّغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس، وأبو قبيس جمل معروف"[3] .

ولو جرى الكلام على اللّغة المشهورة لقال: لا وترين في ليلة، وهذا يدل على فصاحة هاته اللّغة ما دام أنها ثبتت في كلام النّبي عليه السّلام.

–ومن مظاهر عنايته بالسّماع من الحديث تخريجه لروايات الحديث علاوة على الاستدلال به من ذلك مثلا:

ذكر ابن عقيل في شرح كلام الناظم في قضية الملحقات بجمع المذكر السالم أنّ سنة وبابه مثل ثبة وظبة وشفة، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، فيه لغتان:

الأولى أن تعرب بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا، تقول: مرت عليه سنون ورأيت سنين وهذه هي الملحقة بجمع المذكر السالم.

الثانية: أن تعامل معاملة حين، فتلزمها الياء وتعرب بحركات ظاهرة على النّون.[4]

قال المحقق: " وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلّم بهذه اللغة، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف، وقد روي هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب: اللّهمّ اجعلها عليهم سنينا كسني يوسف، فإمّا أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلّم باللغتين جميعا مرة بهذه ومرة بتلك، لأنّ الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو

[1] صحيح البخاري، رقم 3961.

[2] أبي داود سليمان بن الاشعث السجستاني، سنن أبي داوود، تح: محمد عبد العزيز الخالدي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1996،1م،رقم (1439)، ص 427.

[3] ينظر: ابن مالك، متن الألفية، ج1، ص52.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص64

الظاهر، وإما أن يكون قد تكلّم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعا كلّ منهم رواه بلغة قبيلته، لأنّ الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين"[1].

ونستفيد من هذا الحديث الذي ساقه المصنف أنّ كلتا اللّغتين الواردتين في إعراب سنة فصيحتين لورودهما في السّماع الفصيح، أي كلام الرسول صلى الله عليه وسلّم، فالحديث النبوي إذن أرضية خصبة للمادة اللّغوية والنّحوية.

*و من استدلاله بالحديث استشهاده به على تصحيح لغة من يلحق علامة التثنية والجمع بالفعل إذا أسند لفاعل مثنى أو مجموعا نحو: قولنا جاءا الزيدان، وجاؤوا الزيدون، والتي يسمّيها النّحاة بـ(لغة أكلوني البراغيث)، وخرّج بعض النّحويين عليها قوله تعالى: في سورة المائدة: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ** ۚ﴾ **[الآية77/ سورة المائدة]**عليها، وممّا ورد في الحديث: **(يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار)**[2] ، ولذلك كان ابن مالك رحمه الله كان يسمّي هاته اللغة لغة أكلوني البراغيث.

يقول المحقق:" وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللّغة، فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر: ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفتاه، وقوله: يخرجن العواتق وذوات الخدور، وقوله: **(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار)**"[3].

محلّ الشاهد في الحديث الأخير هو اتصال علامة الجمع الواو بالفعل حين أسند إلى الفاعل الجمع، وهذا يدلك على صحّتها فصاحتها، وعامة العرب لا يثبتونها، على حدّ قوله في الخلاصة[4]:

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص64.

[2] البخاري ، صحيح البخاري، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط2، 2013، رقم(7486)، ص 1255.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص74.

[4] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص47.

وجرّدِ الفعلَ إذا ما أُسنِدا لاثنين أو جمع كفاز الشّهدا

وقد يُقال سَعدا وسعِدُوا وللفعلُ بعد للظاهر مُسنَدُ

* أيضا موقفه من الحديث النبويّ أذكر مسألتين:

-استدلّ المحقق بالحديث النبوي على أنّ الأفضل في خبر كان إذا كان ضميرا هو الاتصال، والحديث هو قوله عليه السلام: **(إن يكُنْه فلن تُسلّط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله)*** ، ولو جرى الكلام على الانفصال لقال: إن يكن إياه، ونظير هذا قولنا: الصّديق كنته وكنت إياه.

- ذهب جمهور النّحويين إلى أنّ مجيء فعل الشّرط مضارعا وجوابه ماضيا يختصّ بالضّرورة الشّعرية، وذهب الفرّاء وابن مالك، والعلامة ابن عقيل إلى أنّ ذلك سائغ في الكلام، واستدلّوا على ذلك بقوله عليه السّلام: **(من يقُمْ ليلة القدر غُفِر له ما تقدّم من ذنبه)**[1]، واختار هذا الرأي الشيخ محي الدين لهذا الحديث ولشواهد أخرى[2]، وسيأتي الحديث عن هذين المسألتين مفصّلا في الفصل الأخير من هذه الدّراسة.

3 استشهاده بكلام العرب:

يعد كلام العرب بنوعيه شعرا ونثرا مصدرا مهما وأساسا للدراسات العربية عموما وللنحو خصوصا في حجة في إثبات القواعد النّحوية[3] (شريطة مراعاة الحدود الزمنية والمكانية التي حددها النّحاة ، وهو ما يعرف في أصول النّحو بعصر الفصاحة أو عصر الاستشهاد، وآخرون يسمونه دائرة الاحتجاج النّحوي) إلى غير ذلك من التسميات وكلها تصبّ في معنى واحد.

---

*ذكره المحقق في هامش التعليق هنا استشهادا، بينما أصل الحديث قد ورود في صحيح البخاري، برواية الانفصال قال صلى الله عليه وسلم : " إن يكن هو فلا تطيقه، وإن لم بكن هو فلا خير لك في قتله". رقم (6617)، ص 1110.

1 البخاري، صحيح البخاري" ،رقم(1901)، ص 672.

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص 372 .

[3] ينظر: فاضل السمرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1973م، ص 45.

هذا وإنّ الناظر في كتب تراجم النّحويين واللّغويين يجد مدى عناية النّحاة بالسّماع عن العرب، فقد كانت رحلات أولئك الأعلام إلى البادية من أجل أخذ اللّغة الفصيحة من أفواه العرب القحاح، وذلك بعد أن فسدت الألسنة وانتشر اللّحن في السّليقة العربية، بسبب دخول الأعاجم في الدين الإسلامي، حينها تسارع جماعة من العلماء لوضع قواعد وأصول لتقويم هاته الألسن الزائغة عن طريقة العرب، وكذا الرحلة إلى البوادي لسماع اللّغة من مصادرها النقية الصفيّة.

ولسيبويه إمام النّحويين في كتابه عبارات كثيرة تدلّ على هذا، نحو: قال قوم من العرب ترضى عربيّتهم، وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به، وسمعنا من يوثق بفصاحته، وهو عربيّ جيّد كثير، سمعنا العرب الفصحاء، هذه حجج سمعت من العرب[1]، إلى غير ذلك من الألفاظ التي كثرت في كتاب سيبويه كتابه، وهي تدلّ على عناية سيبويه بهذا الدليل النحوي – أعني السّماع–.

وبعد هذا العرض حول أهمية كلام العرب نبين نماذج من عناية المحقق محي الدين بالشاهد الشعري، والذي يتجلى في أمرين اثنين:

الأول: تتجلّى هاته العناية في كونه أسند الأبيات الشّعرية التي تركها الشارح إلى قائلها، وشرحها وإعرابها، وقد تقدّمت الإشارة إلى طرف من ذلك، وأزيد في هذا المقام بعض الشواهد التي توضح لنا هذا المبحث أكثر.

–مسألة إعراب الأسماء الستة بالحركات:

الأسماء الستة هي: (أبوك وأخوك وحموك، وفوك، وهنوك، وذو التي بمعنى صاحب)، واللّغة المشهورة فيها هي الإعراب بالحروف، بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، وفيها لغتان أخريان إحداهما لغة النقص وثانيهما لغة القصر، ولكلّ واحد من هذين شواهد من كلام العرب.

وقد ساق ابن عقيل شاهدا شعريّا على جواز إعراب الأسماء الستة بالحركات وهو قول الشاعر:

[1] ينظر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1977، ص34، ص53، وص182.

بأبِهِ اقتدَى عديّ في الكرَم ومن يُشابه أبَهُ فما ظَلَم[1]

علّق عليه المحقق محي الدّين بقوله: "ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عديّ بن حاتم الطائي، اللغة: عدي، أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور، ....، ثم ذكر إعراب البيت كاملا، ثم ذكر الشاهد فيه، وهو قوله: بأبه، وقوله يشابه أبه، حيث جرّ الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا يدلّ على أنّ قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلّة لتكون علامة إعراب"[2].

فنلاحظ أنّ الشّارح ابن عقيل لم يذكر اسم الشاعر، ولم يشرحه، لكن المحقق بين اسم الشاعر ونسب البيت إلى قائله، ثم شرحه، وبين محلّ الشاهد فيه، وهذا العمل منه مطّرد في جميع الشواهد التي استدلّ بها ابن عقيل ولم يسندها إلى قائلها.

مسألة قصر الأسماء الستة:

جاء في شرح ابن عقيل: "واللّغة الأخرى في (أب) وتالييه أن يكون بالألف: رفعا ونصبا وجرّا، نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها، وعليه قول الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركة مقدّرة على الألف كما تقدّر في المقصور، وهذه اللّغة أشهر من النّقص[3].

وعلّق عليه الشيخ محي الدين بقوله: "نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، ثم ذكر إعراب البيت، ثم قال: الذي يتعيّن

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] المرجع نفسه، ص51

الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: (أباها) الثالثة، لأنّ الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع جرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جدّا أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين"[1].

ولو كان الأمر على اللّغة المشهورة لقال: وأبا أبيها بالياء، لأنها مضاف إليه.

ومن أمثلة لغة القصر أيضا قولهم: (مكرهٌ أخاك لا بطل)، كان حقهم أن يقولوا: أخوك لأنه نائب فاعل، فرفعوه بضمة مقدرة جريا على لغة القصر.

إذن بناء على هذه الشواهد الشعرية يتلخص لدينا في الأسماء الستة ثلاث لغات:

-لغة الإتمام والإعراب بالحروف.

-لغة القصر والإعراب بالحركات المقدرة.

-لغة النقص والإعراب بحركات ظاهرة على آخرها.

الثاني: استدلاله على ترجيح مسألة خلافية بالبيت الشّعري.

من ذلك استدلاله على ترجيح مذهب الجمهور في مجيء الفاعل المغني عن الخبر ضميرا بارزا نحو قولنا: أقائمان أنتما، وأقائمون أنتم ونحو ذلك، قال رحمه الله في ردّه على بعض النّحاة الذين منعوا ذلك: ولا محلّ لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصّحيح، فمن ذلك قول الشاعر:

أمنجِزٌ أنتم وعدًا وثِقْتُ به أم اقتفيتُم جميعًا نهج عُرْقوب.

ومثله قول الآخر:

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص51.

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي علىّ من أقاطع[1]

من ذلك أيضا استدلاله على ورود الإخبار بالجملة الإنشائية –خلافا لمن منع ذلك–، بقول الشاعر العذري:

وجدّ الفرزدق أتعِس به ودقّ خَياشيمه الجندلُ2

الشاهد فيه هو قوله: (أتعس به) حيث جاءت هاته الجملة وهي طلبية خبرا عن المبتدأ الذي هو جدّ، إلى غير ذلك من الأمثلة التي ذكرها المحقق في هامش الكتاب.

2- القياس عند محي الدين:

القياس لغة "التقدير والمساواة، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا بمعنى قدّرته، ومنه المقياس أي المقدار وقيس رمح أي قدر رمح، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلّها متقاربة"[3].

ولا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع، وعلّة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما أجري على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[4].

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص193.

[2] المرجع نفسه، ص204.

[3] عبد الرحمان بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1957، ص93.

[4] المرجع نفسه، ص93.

وحجّية القياس في إثبات القواعد النّحوية أمر مجمع عليه بين المذهبين ، وقد عقد ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو بابا أسماه: "(في الرد على من أنكر القياس): اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقق، لأنّ النّحو كله قياس ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أنّ أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه"[1].

ويقول الكسائي إمام النّحو الكوفي:

إنما النّحو قياس يُتبع وبه في كلّ علم يُنتفع[2]

ويتفرع على هذا الأصل: القاعدة الأصولية التي بنى عليها أئمة العربية الصناعة النّحوية والتي تدلّ على حيوية اللّغة العربية ومرونتها وهي:

(ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)

قال ابن جنّي مقرّرا هذا الأصل في كتابه الخصائص: (ما قيس على كلام فهو من كلام العرب)، هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقوّ مجْد، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت ظرف بشر، وكرم خالد، قال أبو علي: إذا قلت: طاب الخشكان فهذا من كلام العرب، لأنّك بإعرابك إياه أدخلته كلام العرب[(3)].

[1] ينظر: عبد الرحمان بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[2] علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم إنباه الرواة على أنباه النحاة، ، ج2، دار الفكر العربي القاهرة، 1986، ط1، ص267.

[3] أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، دار الهدى، بيروت، د ت ، ص357.

وقد استعمل المحقق القياس إما ناقلا مقررا له، وإما مرجحا به، ومن أعظم مظاهر تجلّي القياس النّحوي عنده اعتناؤه بقاعدة القياس العظمى التي بنى عليها نحاتنا –رحمهم الله تعالى– قواعد الصناعة النّحوية وهي قاعدة: (الشّيء إذا أشبه الشّيء أخذ حكمه)، فلقد ذكر المحقق هاته القاعدة في مواطن عديدة من هامش التحقيق، ونحن نذكر في هذا المقام نماذج من ذلك، ونعقبها بشيء من الشرح والتمثيل.

من ذلك مثلا ما جاء في باب التمييز:

يقول العلامة المحقق محي الدين في باب التمييز تعليقا على شرح ابن عقيل: "من القواعد المقررة أنّ الشّيء إذا أشبه الشّيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ونحن نذكر لك هاهنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك:

أ–المشتقات كلّها من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

ب–ما ولا وإن ولات هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

ج–إن وأخواتها أشبهت الفعل في معناه فرفعت ونصبت، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها بعكس الفعل، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة[1]".

فمثلا إذا أردنا أن نطبق قياسا نحويا في أركان القياس الأربعة نقول: (ما) أشبهت (ليس) في العمل فأخذت حكمها، فالمقيس عليه هو (ليس)، والمقيس هو (ما)، والعلّة هي المشابهة في

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص296.

المعنى وهو النفي، والحكم هو العمل، رفع الأول ونصب الثاني، نحو قولنا: ما زيدٌ قائمًا، بمعنى ليس زيدٌ قائمًا.

وممّن ذكرها، أي القاعدة من نحاتنا القدامى النّحوي ابن يعيش الموصلي، جاء في كتابه شرح المفصّل: "والشّيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه، على حسب قوّة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي، أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف" [1].

ولعلّ أهم قضية أمثل بها هي قضية الفعل المضارع، حيث قالوا إنّ علة إعرابه هي مشابهته الاسم في كونهما تتوارد عليهما معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلّا بالإعراب، شأنه في ذلك شأن الاسم، جاء في أسرار العربية لابن الأنباري: "فإن قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل فيه؟ قيل لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه؛ لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأنّ الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة"[2].

هذه أقوى التّعليلات التي ذكرها النّحاة في مشابهة الفعل المضارع الاسم، وهناك تعليلات أخرى ذكرها ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية، وهذا يدلّ على أهمية التعليل في القواعد النحوية و المحقق اكتفى بذكر علّة المشابهة في المعنى.

***السّماع مقدّم على القياس:**

يقول ابن جنّي في كتابه الخصائص مقرّرا هذه القاعدة الأصولية: "باب في تعارض السّماع والقياس، إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩ ﴾ ،[الآية 19 المجادلة] فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدّ من قبوله، لأنك إنّما تنطق

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري ، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، ج1، دار سعد الدين، دمشق، ص166. ص93.

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص25.

بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنّك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع، فأما قولهم : استنوق الجمل واستتيست الشاة واستفيل الجمل، فكأنه أسهل من استحوذ، وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلّا ...واعلم أنّك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[1].

وقد التزم هذه القاعدة المحقق محي الدين أيما التزام، وعمل بها كثيرا في ترجيحاته النحوية، إذ معظم اختياراته في هذا الباب مبنيّة على هاته القاعدة، ونحن نذكر في هذا مثالا يبين عن ذلك، قال المحقق في مسألة عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخر :" ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أنّ ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنّي، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطّوال، وابن مالك، والمحقق الرضي من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدّليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه، لأنّ التمسّك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها"[2].

ولذلك كان في ذكر هذه القاعدة هنا بيان للتأصيل النّحوي الذي سيأتي الكلام عليه في الفصل الثالث، وهو اختياراته النّحوية.

3- الإجماع:

وهو الدليل الثالث من أدلة أصول النّحو، ويعني به في أصول النّحو: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة على حكم نحويّ، وقلنا: البصرة والكوفة خصّيصا، لأنهما حاضنتا الدرس النّحوي، يقول السّيوطي في الاقتراح: "والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة"[3].

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص25.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1.

[3] السّيوطي، الاقتراح، ص73.

وجاء في الخصائص: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطإ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمّتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة، فكلّ من فرق له علّة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[1].

وقد أجمع العلماء قديما وحديثا على الاحتجاج بالإجماع، وهناك من العلماء من اختلف في حجيته غير أن المبرد يصرح بأن إجماع النحاة حجة على من خالفهم[2].

ومن أمثلة إجماعاتهم النّحوية تقسيمهم الكلام إلى: اسم وفعل وحرف.

جاء في كتاب سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم في العربية، فالكلم اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3].

وعلى هذا التقسيم درج جميع النّحويين، ولذلك يقول ابن مالك في ألفيته :

كلامُـــنا لفـظ مفيدٌ كاستقم واسم وفعل ثم حـــرف، الكلِـــمْ

واحِـــدُه كلمـــةٌ والقـولُ عَـمّ وكِلْمـــةٌ بـــها كـــلام قـــد يـــؤم[4]

قد يقول قائل كيف عرفوا ذلك؟

عرفوا ذلك بالتتبع والاستقراء لكلام العرب، ومعلوم أنّ الاستقراء حجة في كل فنّ، وهو تتبع جزئيات الشيء حتى تصل فيه إلى الحكم.

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص189.

[2] أبي عباس بن يزيد المبرد، المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، عالم الكتب، بيروت، دت، ص 175.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[4] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص 10.

وقد اعتنى العلامة المحقق محي الدين بهذا الدّليل ونقل كثيرا من إجماعات النّحاة في تحقيقه، وكذلك رجح به بعض الاختيارات النحوية على حسابه، ونحن نذكر في هذا المقام بعضا من تلك النقولات والمواقف التي تشهد لذلك.

*من أمثلة نقله لإجماعات النّحاة، ما جاء في باب الموصول قوله: "للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبّهة، فجمهورهم على أنّ الصفة المشبّهة لا تكون صلة لأل،...وأجمعوا على أنّ أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل، لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى، ولا من حيث العمل"[1].

*ومن الأمثلة أيضا التي ينقل فيها إجماعات النّحاة ما جاء في باب الابتداء والخبر، حيث ذكر إجماع النّحاة على ضرورة استكمال ثلاثة شروط للجملة الخبرية، وهي: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، والشرط الثاني ألّا تكون ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، والشرط الثالث: ألّا تكون جملة الخبر مصدّرة بأحد الحروف: لكن، وبل وحتى، ثم قال رحمه الله تعالى: "وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطا رابعا وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الانباري شرطا خامسا وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحّة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول لي: زيد والله إن قصدته ليعطينّك، كما أنّ الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول زيد اضربه.[2]

فالباحث النّحوي ينظر في هذا النقل من المحقق ويرى كيفية تعامله مع الحكم النحوي بناء على ما تمليه الأدلّة الأصولية، ففي المسألة الأولى وهي شروط الجملة الخبرية الكلام فيها محسوم لأنها مجمع عليها، ولذلك نقلها وسكت وأقرّ بتلك الشروط، ولا مناص له من ذلك، لأنه لا يجوز مخالفة الإجماع، وفي الثانية هل تقع الجملة الخبرية قسمية، والثالثة الخلاف في مجيئها إنشائية، نقل خلاف النّحاة ورجّح بالسّماع.

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1.ص156.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 203.

*أيضا من النّماذج التي نتناولها في هذا المبحث، والتي تدلّ على عناية المحقق محي الدين بالإجماع واعتماده دليلا في إثبات الأحكام النّحوية من عدمه، ما ذكره النّحاة في كتبهم في قضية إعراب الاسم المنقوص، حيث جاء عن بعض العرب أنّهم يعاملون المنقوص في حالتي الرفع والجرّ كما يعاملونه في حالة النصب، فيظهر الضمّة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية:

فيوما يُوافِين الهوى غير ماضيٍ ويومًا ترى منهنّ غولا تغوَّلُ

وقول الآخر:

لعمرك ما تدري متى أنت جائيٌ ولكنّ أقصى مدّة الدّهر عاجِلُ

ونحو ذلك من الشواهد.

وقد قال المحقق محي الدين تعليقا على هاته الشواهد: "ولا خلاف بين أحد من النّحاة في أنّ هذا ضرورة لا تجوز في حالة السّعة، .... ومن أجل هذا اتفقت كلمة النّحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر، ولا ينقاس عليها"[1].

وليس في هذا ردّ للسّماع وخرق للقاعدة السابقة، أي السّماع مقدّم على القياس، لأنّ الشاعر قد يضطره الوزن إلى صرف ما لا ينصرف، ومدّ ما لا يمد، وتسكين ما هو محرك ونحو ذلك، فمن أجل هذا تحفّظ النّحاة من بعض الشواهد الشعرية التي جاءت مخالفة لما عليه جماهير العرب وعدّوها من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا المثال من شواهد ذلك، والمحقق على سَنَن النّحاة في ذلك، لأنه لا يمكن أن يجمع النّحويون على خطإ.

ومن هنا كانت القاعدة المقرّرة عند النّحويين أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره، وأنه يجوز في حالة الضرورة ما لا يجوز في حالة الاختيار، كما ذكر ذلك إمام النّحويين سيبويه في الكتاب ذلك، جاء في الكتاب: "باب ما يحتمل في الشعر، اعلم أنه يجوز في الشّعر ما لا يجوز

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص83.

في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف"[1]، ...إلى آخر كلامه.

وكذلك قاعدة: " الشاذّ يحفظ ولا يقاس عليه"، والشّواهد الشّعرية التي جاءت في هذا الباب كثيرة.

-استصحاب الحال عند المحقق محي الدين:

الاستصحاب في اللّغة هو طلب الصحبة، لأنّ صيغة استفعل تدلّ على الطلب غالبا، والصحبة هي طول الملازمة.

وفي اصطلاح الأصوليّين الفقهاء يعرفه الشّوكاني في إرشاد الفحول: أخذ المجتهد بالأصل عن دليل حُكْم قد فُقِد، فالمفتي يبحث عن الحكم في الكتاب ثم في السنّة، ثم في الإجماع ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ الحكم من استصحاب الحال في النّفي والإثبات، فإن كان التردّد في زواله، فالأصل بقاؤه، وإن كان التردّد في ثبوته، فالأصل عدم ثبوته[2].

والأمر نفسه كذلك بالنّسبة لأصول النّحو، فإنّ العالم النّحوي المجتهد يبحث عن الحكم النّحوي في القرآن الكريم، والسنّة النبوية وكلام العرب، ثم الإجماع ثم القياس، فإن لم يجده فيأخذ الحكم من استصحاب الأصل.

واستصحاب الحال من الأدلّة المختلف فيها في أصول الفقه، وكذلك في أصول النّحو، والصّحيح اعتماده إذا لم يوجد دليل في المسألة، قال ابن الأنباري: "اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف، أو تضمّن معنى الحرف،

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

[2] ينظر: محمّد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، ط1، 2000، ص974.

فشبه الحرف في نحو الذي ، وتضمن معنى الحرف في نحو كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعته الاسم نحو: يذهب ويكتب ويركب، وما أشبه ذلك"[1].

وهذا تعريف منه بالمثال، وإلّا فاستصحاب الحال يشمل جميع الأبواب النّحوية كلّ بحسبه، وليس خاصا بقضية الإعراب والبناء، فمثلا في قضية الذكر والحذف نقول: الأصل في الكلام الذكر وليس الحذف، وفي قضية التقديم والتأخير نقول: الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدّم المبتدأ على الخبر، وفي الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل على الفاعل، وكذلك في مسألتنا هنا: الأصل في الأسماء الإعراب على الراجح من أقوال أهل العلم، والبناء على خلاف الأصل.

وتقرير الأصل في الباب يترتب عليه العديد من الأحكام، ويمكن من خلاله توجيه العديد من المسائل النّحوية التي اختلف فيها النّحاة، كما يمكن من خلالها معرفة أسرار التراكيب العربية.

وقد استعمل النّحاة هذه القاعدة في مواضع عديدة من مصنفاتهم، فمن ذلك –مثلا– ما ذكره العلامة ابن عقيل في شرحه على الألفية من أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والبناء فرع في الأسماء، أصل في الأفعال[2]، وكذلك الأشموني ذكر هذا الأصل[3]، وغيرهما من النّحاة.

والمحقق محي الدين عبد الحميد قد عُني أيضا بهذا الدّليل (الاستصحاب) عناية فائقة في مواضع عدة من تحقيقه شرح ابن عقيل، ونذكر في هذا نموذجين من هامش التحقيق.

*** الأول في علّة بناء الاسم:**

من المعلوم أنّ الاسم ينقسم إلى معرب ومبني، والغالب في الاسم هو الإعراب، وإنما يبنى إذا أشبه الحرف يقول ابن مالك في الخلاصة:

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلّة، ص141.

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص37.

[3] ينظر: أبو الحسن نور الدين الأشموني، منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد ، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ص20.

والاسـم منـه معـربٌ ومبـني لشبـــهٍ مــن الحروف مدنيّ

كالشّبه الوضعيّ في اسمي جئتنا والمعنويّ في متى وفي هنا

وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصّلا [1]

نلاحظ أنّ المصنّف ذكر في هذه الأبيات –كما بيّن الشّارح ابن عقيل– وجوه شبه الاسم الحرف وهي: الشّبه الوضعي، والمعنويّ، والنيابي، والافتقاري، والذي يهمّنا منها هنا هو: الشّبه الوضعي؛ ويُعني به أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد، كالتاء في قولنا: ضربتُ، أو على حرفين كـ (نا) في قولنا: ضربنا.

وقد بين لنا هاته العلّة المحقق بوضوح يستطيع القارئ من خلالها أن يبيّن أسرار هذه المسألة، وكلّ ذلك بناء على دليل الاستصحاب، جاء في هامش تحقيقه الكتاب في باب المعرب والمبني: "الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد، كباء الجرّ ولامه وكافه، وفاء العطف و واوه، وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين، كـ لا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الأسماء، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل: إن وليت وإلّا وثم ولعلّ ولكن، فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشّبهين راجع إلى الوضع"[2].

أي أنّ النّحاة تلمّسوا العلّة في بناء الاسم في مثل الضمائر نحو: (التاء) في ضربتُ، و(نا) في نحو ضربنا، وما أشبههما، بأنّهما قد شابها الحرف في أصل الوضع، لأنه هو الذي يكون في أصل وضعه على حرف واحد وحرفين، وأمّا الاسم فالأصل في وضعه أن يكون على ثلاثة أحرف، فلمّا جاءا، أعني التاء وضمير الجماعة نحن هنا على حرف وحرفين خرجا عن

[1] ابن مالك، متن الألفية، ص 11.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص31.

أصلهما، وشابها الحرف في أصل وضعه، فلذلك أخذا حكمه وهو البناء، وقد مرّ معنا أنّ الشّيء إذا أشبه الشّيء أخذ حكمه.

وكان نتاج هذا التّعليل كلّه لما استصحبوا الأصل في كلا النوعين.

والأصل والفرع عند النّحاة في مثل هذا الباب مردّه إلى الكثرة والقلّة في كلام العرب، فالكثير المطرد هو الأصل، والقليل النادر هو الفرع.

المسألة الثانية:

من المسائل التي بحثها المحقق بناء على دليل استصحاب الحال: مسألة الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال.

جاء في شرح ابن عقيل أن مذهب البصريين قالوا إن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال أما الكوفييون الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال .[1]

وجاء في هامش التحقيق تعليق للشّيخ العلّامة المحقق محي الدين، قال ما نصّه: "لما كان الأصل عند البصريّين في الأسماء الإعراب، فإنّ ما كان منها معربا لا يسأل عن علّة إعرابه، لأنّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علّته، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه، وقد تقدّم للناظم والشارح بيان علّة بناء الاسم وأنّها مشابهته الحرف، ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء، فإنّ ما جاء منها مبنيّا لا يسأل عن علّة بنائه، وإنّما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع...[2] إلخ.

ففي هذا النّصّ بيّن المحقق قضية الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال على مذهب البصريين، فمذهب البصريين كما ذكر أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وأنّ الأصل في الأفعال البناء، وهذا الراجح الذي رجّحه المحققون، وهو الذي يميل إليه المحقق في ظاهر كلامه هذا، وقد صرّح المحقق بذلك في موضع آخر، كما سيأتي بيان ذلك في اختياراته النّحوية.

[1] ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ج 1 ، ص 37 .

[2] المرجع نفسه، ج1، ص37.

والذي يهم هنا هو ما قرره الشيخ محمد محي الدين ، حيث ذكر أنّ ما جاء عن أصله لا يسأل عن علّته، وما جاء على غير أصله يجوز لك أن تسأل عن علّته.

وبناء على هذا الأصل أخذ النّحاة يتلمّسون العلّة التي جعلت العرب تعرب الفعل المضارع، فوجدوها بأنّها مشابهته الاسم في كونه تتوارد عليه معان تركيبية لا يمكن التمييز بينها إلّا بالإعراب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وسيأتي الكلام على قضية الإعراب بتفصيل موسّع في اختياراته النّحوية.

الفصل الثالث:

اختيارات محي الدين محمد محي الدين النّحوية –نماذج مختارة

هذا الفصل الأخير من هذه الدّراسة نستعرض فيه نماذج مختارة من آراء الشيخ محي الدين واختياراته النّحوية التي ذكرها على هامش تحقيقه شرح ألفية ابن عقيل ، ثم نشرح هذه الآراء والاختيارات ونعلّق عليها.

هذا وقد وضعنا لكل مسألة عنوان كان له رأي واضح وترجيح بيّن، كما اختارنا أيضا أن نسلك في ترتيب هذه المسائل على نمط المصنف والشارح والمحقق، ونعني بالمصنّف ابن مالك، وبالشارح ابن عقيل، وبالمحقق الشيخ محي الدين محور دراستنا.

وقد كان اختيارنا لهذه النّماذج مقصودا، فأخذنا من باب الإعراب، وأخذنا من باب المرفوعات، ومن باب النواسخ، ومن باب الأفعال، ومن باب الحروف، إلى غير ذلك، فكانت النماذج موزعة على جميع أبواب الصناعة النّحوية.

وإليك نماذج مختارة من تلك الآراء النّحوية:

***1 موقف محي الدّين من خلاف النّحاة في قضية الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال.**

قضية الإعراب من أهمّ قضايا علم النّحو، ويدلّ على ذلك أمران:

–الأول: أنّ اللّحن–وهو الخطأ– أول ما ظهر في اللّغة العربية استبان في أواخر الكلمات، أي في حركات الإعراب[1].

[1] ينظر : محمّد بن الحسن الزبيدي، طبقات النّحويّين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، 2009، ص11.

–الثاني أنّ بعض أهل العربية كان يسمّي علم النّحو علم الإعراب، كما ذكر ذلك الزجّاج في كتابه الإيضاح في علل النّحو [1]، وكذلك سليمان ياقوت في كتابه ظاهرة الإعراب[2].

وقد سبق أن أشرنا إليها مجملة في الفصل الثاني عند دليل الاستصحاب، وقد اقتضى المقام هنا أن نعيد الحديث عنها موسّعا لكونها من جملة الاختيارات النّحوية التي كان للمحقق فيها رأي بارز، وتحقيق ماتع، بالإضافة إلى أهمّيتها في علم العربية.

وجاء في هامش التحقيق للشيخ محمد محي الدين على كلام ابن عقيل، وقد تحدث في النص السابق (المسألة الثانية من استصحاب الحال) عن علّة أصالة الإعراب في الأسماء معللا ذلك بما يطرأ ويتوارد على الأسماء من معاني مختلفة، تستوجب الاعراب فيها للتفريق والإبانة[3] .

والكلام على هذه القضية من وجوه عدّة:

– الإعراب هو: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه، أو هو: الإبانة عن المعاني النّحويّة بالحركات الإعرابية، والبناء هو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة، لغير عامل[4].

وبناء على هذين التعريفين نعرف الاسم المعرب والمبني.

فالاسم المعرب هو: ما تغير آخره لاختلاف العوامل الدّاخلة عليه، نحو قولنا: جاء زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررتُ بزيدٍ.

---

[1] ينظر: أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس ، دت، ص91.

2 ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقاته في القرآن الكريم، دار العارف، استكندرية،1994م، ص15

3 ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1، ص37.

[4] ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص39، وينظر: الأشموني، منهج السّالك، ج1، ص20.

والاسم المبني هو: الذي يلزم آخره حركة واحدة رغم اختلاف العوامل الداخلة عليه، نحو قولنا: جاء هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاء.

– مذهب البصريّين كما ذكر الشارح وبين المحقق هو أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال، فرع في الأسماء، ومذهب الكوفيّين أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، لأنّهم يعدّون فعل الأمر معربا، وفي هذا يقول الأشموني: "وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدّرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم لتقم، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة"[1].

– الذي يظهر من كلام المحقق أنّه يميل إلى رأي البصريين في هاته القضية، بدليل أنّه اكتفى بتحقيق كلامهم، وذكر حججهم، وقد صرّح برأيه هذا في موطن آخر ، قال في باب المعرب والمبني ما نصه: "بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب، لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء"[2].

– قرّر الشيخ محي الدّين أصلا يتفرع عن دليل الاستصحاب، نستطيع أن نقول هو موضح له وهو: "أنّ ما جاء عن أصله لا يسأل عن علّته، وما خرج عن أصله يسأل عن علّته"[(3)]، فمثلا الفعل الماضي لا تقل ما علّة بنائه؟ لأنّ الأصل في الأفعال هو البناء، والاسم المعرب لا تسأل عن علّة إعرابه، لأنّ الأصل في الاسم أن يكون معربا، وبناء على هذا الأصل أخذ النّحاة يتلمّسون العلّة التي جعلت العرب تعرب الفعل المضارع لكونه خارجا عن أصله.

– مع كون أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، فإنّ هذا لم يمنع النّحاة من تلمّس العلّة التي جعلت العرب تدخل الإعراب على الأسماء دون الأفعال، والعلّة هي وجود معاني متناوبة

[1] الأشموني، منهج السالك، ج1، ص23.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1 ، ص35.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص37.

على الاسم لا يتضح التمييز بينها إلّا بالإعراب، فجعلت العرب حركات الإعراب دليلا عليها، يقول الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النّحو: "باب القول في الإعراب لما دخل في الكلام، فإن قال قائل: فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني،"[1]، ولما كانت هذه العلّة منتفية في الأفعال لم يكن الأمر كذلك، والحكم يدور مع علّته وجودا وعدما.

– استثنى النّحاة من بناء الأفعال الفعل المضارع، فإنّ العرب أعربته لوجود هذه العلّة وهي مشابهته الاسم في كونه تتوارد عليه معان تركيبية لا تتضح إلا بالإعراب، وقد أشار المحقق على أصالة الإعراب في الأسماء، لأن الأسماء تتظمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدّل على ذلك أنك لو قلت " ما أحسنَ زيدًا!"، لكنت متعجبا ولو قلت "ما أحسنَ زيدٌ"، لكنت نافيا ولو قلت "ما أحسنُ زيدٍ؟" لكنت مستفهما، فلو لم تعرض في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض[2]، وإزالة اللبس واجب[3]، ولولا الإعراب لالتبس النفي بالتعجّب بالاستفهام، وبقي الكلام مبهما، وأمّا "المعاني التي تتوارد على الفعل المضارع فمثل النّهي عن الفعلين جميعا، أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا، فإنك لو جزمت تمدح لكنت منهيا عنه استقلالا، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا، ولو رفعت تمدح لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي،

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص69.

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1 ، ص37.

[3] ينظر: أحمد ابن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، تح: فايز زكزي محمد ديا، دار السلام ، القاهرة، ط2، 2008، ص103.

وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمر، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية وصار المراد أنّك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمر، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز"[1].

وهاته نعني علة المشابهة في المعنى أقوى أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم، وفي الباب أوجه أخرى يضيق المقام لذكرها جميعا.

– إذا نظرت إلى العلّة التي جعلت الفعل المضارع معربا تذكرت الأصل الذي بنى عليه نحاتنا قواعد هاته الصناعة وهو : (الشّيء إذا أشبه الشّيء أخذ حكمه)، وفي ضوء هذه القاعدة ضبط أئمة النّحو قواعد هذه الصناعة –كما– رأينا ذلك في باب القياس.

مما سبق يتبين لي في هذه المسألة بعد هذا التحقيق هو قول البصريين للعلّة التي ذكرها المحقق محي الدين نقلا عن النّحويين، وهي أنّ حركات الإعراب دوالّ على المعاني النّحوية التي تعتري الاسم، من الفاعلية والمفعولية، والإضافة والحالية، ونحو ذلك، ويزيدك يقينا في صحّة رأيي البصريين أنّ العرب إنّما أعربت الفعل المضارع لما تواردت عليه معان متراكبة لا يتضح التمييز بينها إلّا بحركات الإعراب، شأنه في ذلك شأن الاسم.

***2 موقفه من خلاف النّحاة في إعراب الاسم المنقوص:**

الاسم المنقوص هو الاسم الذي ينتهي بياء قبلها كسرة، نحو القاضي والدّاعي، وحكمه الإعرابي أنّه تقدّر عليه الحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجرّ، نحو قولنا: (جاءَ الدّاعِي،

[1] أحمد ابن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع ، ج1، ص 37..

ومررتُ بالدّاعي)، وأما النصب فيظهر لخفّته نحو: (رأيت القاضيَ)، وهذا هو المشهور عند العرب، ويطلق سيبويه على المقصور منقوص في كثير من مواضع الكتاب[1].

ومن العرب من يعامل المنقوص في حالة النّصب معاملته إيّاه في حالتي الرفع والجر، فيقدّر فيه الفتحة على الياء أيضا، إجراء للنّصب مجرى الرفع والجرّ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

ولو أنّ واشٍ باليمامة دارُه ودارِي بأعْلَى حضْرَموتَ اهتدَى لِيَا

وقول بشر بن أبي خازم –وهو عربي جاهلي–:

كفَى بالنّأي من أسمَاءَ كافي وليس لِشِبْهها إذ طالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال: (أنّ واشٍ) فسكّن الياء، ثم حذفها مع أنّه منصوب لكونه اسم (إنّ)، وترى بشرا قال: (كافي) مع أنّه حال من النّأي، أو مفعول مطلق[(2)].

وقد اختلف النّحاة في هذا الوجه الإعرابي، فمنهم من أجازه لورود السّماع بذلك، ومنهم من قال هو ضرورة شعرية وقد مرّ معنا أنّ المقرّر في أصول النّحو أنه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في غيره.

وقد اختار المحقق الرأي القائل بالجواز لورود السّماع بذلك في فصيح الكلام، فقد جاءت هذه اللّغة في بعض القراءات القرآنية، وهي قراءة جعفر الصادق، وفي هذا الصّدد يقول الشيخ محي الدين عبد الحميد: "وقد اختلف النّحاة في ذلك، فقال قوم هو ضرورة، ولكنّها من أحسن ضرورات الشّعر، والأصحّ جوازه في سعة الكلام، فقد قرئ: ﴿ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ ﴾

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص386.

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص 82.

(الآية89/سورة المائدة).، بسكون الياء"[1]، وهي رواية عن جعفر الصادق[2] ولو كان النظم على اللّغة المشهورة لقال: أهاليَكم بفتح الياء، كما قال تعالى﴿ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ (31، سورة الأحقاف).

ونختار رأي المحقق لورود السّماع بذلك، نعم يمكن لنا أن نتردّد في ذلك لو لم يرد السّماع القرآني في هذه المسألة، ونحمل البيتين على الضّرورة الشّعرية، أما وأنّه قد ورد ذلك في إحدى القراءات القرآنية، فهي نصّ في محلّ النزاع، والمتقرر في أصول النّحو أنّ السّماع حجّة قاطعة مقدّم على القياس والتعليل، وأقوال العلماء.

هذا والتعليل السّديد يعضد هذا الرأي، كيف ذلك؟

يتبيّن ذلك إذا علمت أنه قد وردت لغة ثالثة في الاسم المنقوص جاءت في بعض الشواهد الشّعرية لكن النّحاة رفضوها وعدّوها من قبيل الضرورة الشّعرية.

لكن قد يقول قائل: لماذا رفض النّحاة هاته اللّغة وقبلوا الأولى؟ فما وجه الفرق بينهما؟

يجيبك العلامة المحقق رحمه الله تعالى قائلا: "والفرق بين هذا والذي قبله أنّ فيما مضى حمل النّصب على حالتي الرفع والجرّ، فأعطينا الأقلّ حكم الأكثر، ولهذا جوّزه بعض العلماء في سعة الكلام، وورد ذلك في قراءة جعفر الصادق، أمّا هذا ففيه حمل حالتين –وهما حالة الرفع والجرّ –على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقلّ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النّحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشّعر، ولا ينقاس عليها"[3].

---

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1 ، ص 82.

[2] ينظر: أحمد بن محمد بن ابراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبي محمد بن عاشو، ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2002،1م، ص104.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص83.

كذلك ممّا يتجه الباحث إلى تعليله في رفض هذا الوجه هو كونه فيه تكلّف، وثقيل على اللّسان، والعربية ليس هذا شأنها وديدنها، بل هي إلى اليسر والسّهولة والإيجاز أميل.

ونستخلص من هذا التّحليل ما يأتي:

–أنّ إعراب الاسم المنقوص بحركات مقدّرة على الياء في حالتي الرّفع والجرّ، وإظهار الفتحة في حالة النّصب هذه هي اللّغة المجمع على صحّتها وفصاحتها.

–أنّ إعراب المنقوص بحركات ظاهرة في الحالات الإعرابية الثلاث: (الرّفع والنّصب والجر) هاته لغة شاذّة بإجماع النّحاة.

–أنّ إعراب الاسم المنقوص بحركات مقدّرة في جميع الحالات الإعرابية، فيه خلاف بين النّحاة، والأصحّ جوازه، وهو الذي اختاره المحقق لورود السّماع بذلك.

***3 موقفه من الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في باب كان وخلتنيه و ما شبههما:**

المقرّر في الصّناعة النّحوية أنّ كلّ موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلا لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، فلا تقول: في أكرمتك: (أكرمتُ إيّاك)، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمتُك.

هذا وهناك مواضع ذكرها النّحاة يجوز فيها الوجهان الاتصال والانفصال، يقول ابن مالك في هذا الصدد:

وصِل أو افصِل هاءَ سَلْنِيه وما أشْبَهه في كنتُه الخُلْفُ انتَمى

كذاكَ خِلتنيه واتصَالا أختارُ غَيرِي اختارَ الانفصَالا[1]

[1] ابن مالك، متن الألفية، ص20.

يقول ابن عقيل في شرحه على الألفية: "وأشار بقوله: (في كنتُه الخلف انتمى) إلى أنّه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا، فإنّه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في المختار منهما، فاختار المصنّف الاتصال، نحو كنتُه، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كنت إيّاه، فتقول: الصّديق كنتُه، وكنتُ إيّاه، وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: خلتنيه وهو كلّ فعل تعدّى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، ومذهب سيبويه أنّ المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو: خلتني إيّاه"[1].

ومن أخوات خلتنيه: أرى وظنّ وحسب، وكلّ فعل متعدّ إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وقد ورد الأمران؛ أعني اتصال الضمير وانفصاله كثيرا في لسان العرب كما بين المحقق على هامش الكتاب.

فمن شواهد اتصال الضمير وانفصاله في باب كان ما يأتي[2]:

فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لئن كان إيّاه لقد حَال بُعدنا عن العَهد والإنسانُ قد يتغيّر

وقول الآخر:

ليس إيّاي وإيّاكِ ولا نخشَى رقيبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدّؤلي يخاطب غلاما له كان يشرب النّبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1 ص103–104.

[2] المرجع نفسه، ص104.

فإن لا يكنْها أو تكُنه فإنّه أخُوهَا غذَته أمّه بلِبَانها

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد: (إن يكُنْهُ فلن تُسلّط عليه، وإلّا يَكُنْه فلا خير لك في قتله)، ومن شواهد الفعل خلتنيه وشبهه ما يأتي:

فمن الاتصال قوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ ﴾ (الآية 43/ الأنفال) وقول الشاعر:

بُلِّغتُ صُنع امرئٍ برّ إخالُكَه إذ لم تَزَلْ لاكتسابِ الحَمْد مُبتَدِرا

ومن الانفصال قول الشّاعر:

أخي حَسِبتُك إيّاه وقد مُلِئت أرجاءُ صَدْرك بالأضغانِ والإحَن[1].

وحسب وخال كلاهما من أخوات (ظنّ) التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وهذا، أي اتصال الضمير وانفصاله في هذا الباب ممّا لا نزاع فيه بين النّحاة، والخلاف إنّما دار في المختار منهما؛ فاختار المصنّف الاتصال، واختار سيبويه الانفصال، وهو الذي رجّحه العلامة الشارح ابن عقيل، فقال ما نصّه: "ومذهب سيبويه أرجح، لأنّه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه عنهم، وهو المشافه لهم، قال الشاعر:

إذا قالت حذَامِ* فصدّقُوها فإنّ القولَ ما قالَت حَذامِ[2].

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص104.

*حذام: اسم إمرأة كانت تعرف بالصدق وحسن التقدير.

[2] المرجع نفسه، ج1 ص 104.

وقد تعقّبه محي الدّين بنقد بنّاء مبني على أسس علمية وقواعد أصولية ينِمّ عن رسوخ كعبه وبعد غوره في علم أصول النّحو، فقال رحمه الله تعالى: "قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أنّ مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنّه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسّكوا بها"[1].

والذي يتبيّن لنا رجحانه في هذه المسألة بعد هذا التحليل هو اختيار المحقق، وأنّ الاتصال أرجح في هذا الباب لوروده في القرآن الكريم، وكذلك الحديث النبوي الشريف، وإذا كان ذلك كذلك وهو كذلك كان الاتصال أفضل وأفصح من الانفصال، ما دام أنّه ورد في الوحيين.

ثمّ القياس الصحيح يعضده ويقوّيه، فقد رأينا قول النّحويين أنّ كلّ موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلا لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، وهذا ما يجعلنا نرجح الاتصال على الانفصال.

ثم أيضا البلاغة تقتضيه، فالكلام الموجز في البلاغة أفضل وأبلغ من الكلام الكثير، والعربية تميل إلى الإيجاز والاختصار، وقد قيل في تعريف البلاغة بأنّها: "الإيجاز"[2].

كما نستفيد من هذا التّحليل الذي ذكره المحقق أنّه يبني اختياراته وترجيحاته النّحوية على القواعد الأصولية بعيدا عن التعصبات المذهبية والآراء الفردية، ولا يعبأ بما إذا كان المخالف له سيبويه أو الخليل أو غيرهما من أرباب الصناعة النّحوية، مادام أنه مستمسك بالدليل، واللّغة العربية إنّما يقضى فيها بما ورد عن أهلها.

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص104.

[2] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة ، ط8، دت، ص 20.

4- موقفه من الخلاف في وقوع الوصف مبتدأ من دون اعتماده على نفي أو استفهام:

المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ وصفا، ونعني بالوصف اسم الفاعل والمفعول، فمثال الأول: زيدٌ قائِمٌ، ومثال الثاني: أقائمٌ زيدٌ، أمضروبٌ زيدٌ.

ومذهب البصريّين إلّا الأخفش أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلّا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيّون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا (قائمٌ الزيدانِ)، فقائم مبتدأ، والزيدان: فاعل سدّ مسدّ الخبر، واستشهدوا على ذلك بشواهد، منها قول الشّاعر:

خَبِيرٌ بنُو لِهب فلا تكُ مُلغيّا مقالةَ لِهبي إذا الطيرُ مرّتِ

والشاهد فيه قوله: خبير بنو لهب، حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدّم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثمّ لم يشترطوا تقدّم النفي أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه[1].

ويرى البصريّون أنّ قوله: (خبير) خبر مقدّم، وقوله: (بنو لِهب) مبتدأ مؤخر ، وهذا الذي اختاره المحقق في الهامش، قال ما نصّه: "وهذا هو الرّاجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنّه يلزم على هذا محظور، وإيضاحه أنّ شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين إفرادا، وتثنية، وجمعا، وهنا لا تطابق بينهما، لأنّ خبير مفرد، وبنو لهب جمع، فلزم على توجيه البصريّين الإخبار عن الجمع بالمفرد، فالجواب على هذا أيسر ممّا تظنّ، فإنّ خبير في هذا

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1 ص 195 .

البيت مما يستوي فيه المذكّر والمؤنث، والمفرد والمثنّى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر، مثل الذّميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع"[1].

قد يقول قائل: أليس في هذا ردّ من المحقق للسّماع الصريح؟

ليس في هذا ردّ للسّماع، وإنّما تخريج له على الأغلب في كلام العرب، وهو من التأويل المحمود إذا كان بدون كلّف، لا سيما وأنّ المحقق ذكر ما يشبه ذلك من السّماع، أعني الآية الكريمة والبيت الشعري اللّذان ساقهما، وقد لاحظت مثل هذا في اختياراته النّحوية، أنه متى ما وجد للسّماع تأويلا مستساغا يرجّح به مذهب البصريين فعله، وجنحَ إليه.

ونحن أيضا نختار إعراب المحقق من جهة أخرى، وهي أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأنّ المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأنّ ذكر المجهول أول الأمر يورث السّامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيّنا، أو نكرة مخصوصة.

وهذا ينطبق تماما مع تركيب البيت، بنُو لِهْبٍ خبيرٌ، والمعنى واضح أخبرنا عن بني لهب بأنّهم خبيرون بكذا.

وقلنا نختار هذا الإعراب لكونه يتماشى مع قواعد الصّناعة النّحوية، ولكن هذا لا يمنع من جواز كون الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي واستفهام لورود شواهد أخر، وقد وردت في لسان العرب، ومن ذلك قول الشّاعر:

فخَيرٌ نحنُ عند الناس منكُم إذا الدّاعِي المثوّبُ قال: يا لا

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1، ص196

فخير مبتدأ، ونحن فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام[1].

وهذا هو الإعرابي الصّحيح في هذا البيت، إذ لا يجوز أن يكون خير خبرا مقدّما، إذ يلزم على ذلك الفصل بين خير وما يتعلق به وهو قوله (منكم) بأجنبي، لأنّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، فهذا البيت دليل واضح لما ذهب إليه الكوفيون من جواز كون الوصف مبتدأ وإن لم يسبقه نفي أو شبهه.

وقد أقرهم المحقق في الهامش فقال ما نصّه: "فهذا البيت يتمّ به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام"[2].

وهذا الذي نختاره لورود السّماع به، وهو نصّ في محلّ النزاع لا يحتمل أي تأويل آخر.

5–هل تقع جملة الخبر طلبية؟

الخبر ينقسم في الصّناعة النّحوية إلى قسمين، وإن شئت فقل إلى ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبه جملة، فأما المفرد فنحو قولنا: زيدٌ قائمٌ، والجملة نحو: زيدٌ أبوه، وشبه الجملة نحو: زيدٌ عندك أو في الدار.

هذا ولقد حكى الشيخ محي الدّين في تحقيقه شرح ابن عقيل خلافا بين النّحويين في مجيء الخبر جملة طلبية، فذهب جمهور النّحاة إلى جواز ذلك مستدلّين بورود السّماع عن العرب في ذلك في قول العذري:

وجدّ الفَرزدقِ أتعِس به ودقّ خياشِيمه الجندلُ

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1 ص 194–195.

[2] المرجع نفسه، ص195.

وذهب ابن الأنباري إلى المنع من ذلك[1]

وقوله محجوج بورود السّماع عن العرب ولذلك رجح المحقق قول الجمهور مستدلا بقول العذري قال ما نصه: "والصحيح عند الجمهور وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: زيدٌ اضربه... وقد ورد الإخبار بالإنشائية في قول العذري:

وجدُّ الفرزدقِ أتعِسْ به ودقّ خَياشِيمه الجَنْدلُ[2]

ولعل ابن الأنباري لم يسمع عن العرب، وإلا لو وصله لما خالف في هذه المسألة، والقاعدة المقررة عند الأصوليين: من حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمثبِت مقدّم على النافي، لماذا؟ لأنّ مع المثبت زيادة علم خفيت على النافي.

والذي نختاره في هذه المسألة هو قول الجمهور واختيار المحقق، وهو الصحيح الذي تؤيّده الأدلّة الأصوليّة النّحوية السّماع والقياس والإجماع.

أما السّماع فهو البيت الشّعري الذي ساقه المحقق، وهو قول العذري.

وأمّا القياس فإنّ كلّ النّحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، نحو قولنا: نِعْم الرجلُ زيدٌ.

ولذلك بناء على هذا القياس نستطيع أن نقول إن هذه ليست من المسائل الخلافية، بل هي من المسائل الإجماعية، لا سيما إذا علمنا أنّ ابن الأنباري من النحاة المتأخرين، والمتقرر أنّ الخلاف بعد الإجماع لا يعتدّ به، ولذلك كان قوله شاذا لا يلتفت إليه ولا يعول عليه.

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1، ص195.

[2] المرجع نفسه، ص.203.

وكما قلت آنفا: لعلّنا نعتذر لابن الأنباري بأنّه لم يرده السّماع الذي استدلّ به النّحاة، أو لتأويل آخر ارتآه هو.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ وقوع الخبر جملة طلبية ثابت بالسّماع والقياس والإجماع.

6*خلاف النّحاة في ليس:

كان وأخواتها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور إلى انها فعل، وذهب سراج إلى تفصيل مسألة لاختلاف حول حرفية ليس، حيث يرى أن ليس حرف من الحروف لأنها لا تتصرف أي لا يأتي منها المضارع والأمر[1]

وقد نقل المحقق هذا الخلاف وذكر حجج كلّ الفريقين، ومال في ترجيحه إلى قول الجمهور، وإليك تفصيله في هذه المسألة: "أول من ذهب من النّحاة إلى أنّ (ليس) حرف، هو ابن السّراج وتابعه على ذلك أبو عليّ الفارسيّ في الحلبيات، وأبو بكر بن شقير وجماعة، واستدلّوا على ذلك بدليلين:

–الدّليل الأول أنّ (ليس) أشبه الحرف من وجهين، الأول أنّه يدلّ على معنى يدلّ عليه الحرف، والثاني أنه جامد لا يتصرّف، والدّليل الثاني أنّ خالف سنن الأفعال العامة، في كونها لا تدلّ على الحدث كسائر الأفعال"[2].

[1] ينظر: ابن سراج، الأصول في النحو، ج1، ص 27.

[2] ينظر : ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1، ص262.

ورجّح المحقق قول الجمهور أنّها فعل بدليل قبولها تاء التأنيث السّاكنة، قال ما نصّه: "ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل، ألا ترى أنّ تاء التأنيث السّاكنة تدخل عليها، فتقول: ليستْ هندٌ مفلحة، وأنّ تاء الفاعل تدخل عليها، فتقول: لسْتَ، ليْسَتْ، ولستما"[1].

وهذا استدلال منه ومن النّحويين قبله بالاستقراء، وهو حجّة قاطعة، لأنّ النّحاة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه لما استقرأوا كلام العرب وجدوه ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ إلى: اسم وفعل وحرف، وكل قسم من هاته الأقسام له علاماته التي تخصّه، وفي هذا يقول ابن مالك:

كلامُنَا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ واسمٌ وفعل ثمّ حرف، الكلمْ

واحده كلمةٌ، والقولُ عَمّ وكِلْمةٌ بها كلام قد يُؤَمّ

بالجَرّ والتنوين والنّدا وأل ومُسنَدٍ للاسم تمْيِيزٌ حصَلْ

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعَلِي ونونِ أقبلنّ فعلٌ ينجَلِي[2].

وقد توارد النّحاة على ذكر هاته الأقسام الثلاثة في مقدّمة مصنّفاتهم وعلامتها وتعريفاتها على سنن شيخهم سيبويه، وقد جاء في الكتاب: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط، وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع..."[3].

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1، ص263.

[2] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص10.

[3] سيبويه الكتاب ج1 ص 12.

7–الخلاف في جواز تقديم الفاعل على رافعه:

ذهب البصريّون إلى أنّ حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيدٌ غلاماه قائم، ولا زيدٌ قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدّما، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه[1].

وقال المحقق محي الدين تعليقا على هذا الخلاف: "استدلّ الكوفيّون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزّباء:

ما للجِمَالِ مشيُها وئيدًا أجَندلا يحمِلنَ أم حديدًا

في رواية من روى (مشيها) مرفوعا، قالوا: ما اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله، وهو وئيدا الآتي"[2].

واستدلّ البصريّون على أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: أحدهما إنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدّم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على رافعه، وثانيهما أنّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: زيد قام، وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولاشكّ أنّ بين الحالتين فرقا، فإن جملة الفعل وفاعله تدلّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد...وأجاب البصريون عما استدلّ به الكوفيون بأنّ البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج2، ص77.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص77.

الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون مشي مبتدأ والضمير مضاف إليه، ووئيدا حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير مشيها يظهر وئيدا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محلّ رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا[1].

انتهى كلام الشيخ محي الدين –رحمه الله تعالى–، وظاهر كلامه –لا سيما عبارته الأخيرة– أنه يختار رأي البصريّين في هذه المسألة، وأنه يجب أن يتأخّر الفاعل عن رافعه، إذ ذكر مخرجا وتأويلا للنص الفصيح الذي استدلّ به الكوفيين، وبناه على القاعدة الأصولية وهي: "الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط من دائرة الاستدلال"[2].

وقد رأيته يعتمده في موطن آخر من هذا الكتاب، فمن ذلك تعليقه على قول الكوفيين في جواز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها مستشهدين بقول الفرزدق:

قنافِذُ هدّاجُونَ حولَ بيُوتِهم بما كانَ إيّاهُم عَطيّةُ عوّدَا

الشاهد فيه: أنه قدّم معمول خبر كان، وهو إياهم على اسمها وهو عطية، والبصريّون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون عطيّة اسم كان ولهم في البيت توجيهات أشهرها أنّ اسم كان ضمير الشأن، وقوله عطيّة، مبتدأ، وجملة عود في محلّ رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، والتوجيه الثاني أنّ كان في البيت زائدة وعطية عود مبتدأ وخبر.

وكذلك قول حميد الأرقط –والبيت من شواهد كتاب سيبويه–:

فأصبحُوا والنّوى عَالي مُعَرّسِهم وليس كلّ النّوى تُلقي المسَاكِين

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج2، ص77.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص287.

والتقدير: وليس هو، أي الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلّ النّوى منصوب بتلقي، وتلقي المساكين، فعل وفاعل والمجموع خبر ليس، ثم قال بعد شرحه هذه الشواهد: :"إنّ استدلال الكوفيين بالبيت لم يتمّ، لأنّ الدّليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال"[1].

ومثل هذا موجود في اختياراته النّحوية، وأنه كلّما وجد تخريجا يناسب قول البصريين مال إليه، لكن لا يظهر من ترجيحاته تعصب للبصريين ولا لسيبويه، ولا حتى لرأي الجمهور، وقد مرّ معنا كيف خالف سيبويه والشارح العلامة في مسألة اتصال الضمير وانفصاله في باب كان وخلتنيه، بل لا يعبأ –كما قلت– بقول الجمهور إذا كان الدليل بخلافه كما سيأتي بيان ذلك قريبا في المسألة القادمة.

هذا والذي نرجّحه في هذه المسألة هو قول الكوفيين لورود السّماع بذلك، فلا داعي لتلك التأويلات، لأنّ الأصل بقاء الكلام على ظاهره.

ثمّ إنّنا إذا أمعنا النظر في قولنا: (زيدٌ قام) تبيّن لنا أنه فاعل حقيقة، صحيح أننا أخبرنا عنه بأنه قام، لكن هو من فعل حدث القيام، وإنما قدّم الفاعل لغرض بلاغي كما هو مقرر في موضعه.

وقد نصر قول الكوفيين جماعة من كبار النّحاة المحدثين، كإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي وشوقي ضيف وغيرهم، حيث قرر العلامة المخزومي أنّ الجملة الاسميّة هي التي يكون المسند فيها اسما دائما، والجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدّم على الفاعل أم تأخر، فالاسم في نحو قولنا: (زيدٌ يقوم) فاعل وليس مبتدأ[2].

[1] ينظر : ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص287.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص41 –42.

ويتلخّص من هذه المسألة أنّ الجملة الفعليّة عند البصريين هي التي تبتدئ بفعل، والجملة الاسمية التي تبتدئ باسم وهذا اختيار المحقق.

والجملة الاسمية عند الكوفيّين هي التي يكون خبرها اسما، والجملة الفعلية هي التي يكون فيها فعلا سواء تقدّم على فاعله أم تأخر، وبتعبير آخر أقول: الجملة الاسمية عند الكوفيّين هي التي يكون المسند فيها اسما، والجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلا سواء تقدم على المسند إليه أم تأخر.

8–الخلاف في عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخر:

تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخّر شائع في لسان العرب نحو قولنا: (خافَ ربَّهُ عُمَرُ)، فربّه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع على عمر وهو الفاعل، وإنّما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا، لأنّ الفاعل منويّ التقديم على المفعول، لأنّ الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدّم رتبة وإن تأخّر لفظا.

وأمّا عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخر نحو: (زان نَوْرُه الشجرَ) فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول، وهذا شاذّ عند جماهير النّحاة، وإلى هذين الوجهين أشار ابن مالك في الخلاصة:

وشاعَ نحو خاف ربّه عُمَر وشذّ نحو زان* نَوْرُه الشّجَر.[1]

*زين جعل الشي جميلا.

[1] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، 49.

وبحثنا في المسألة الأخيرة، يقول العلامة ابن عقيل: "وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النّحويين، وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها عبد الله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنّي، وتابعهما المصنّف، وممّا ورد من ذلك قوله[1]:

لمّا رأى طالبُوه مُصْعبًا ذُعِروا وكادَ لو ساعدَ المقدور ينتصرُ

وقوله:

كسَا حلمُه ذا الحلمِ أثوابَ سُؤدد ورقّى نداه ذا النّدى في ذرى المجد

وقوله:

ولو أنّ مجدًا أخلدَ الدّهر واحدًا من النّاس أبقى مجدُه الدّهر مطمعا

وقوله:

جزَى ربّه عنّي عديّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله:

جزى بنُوه أبا الغِيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجزى سِنمّار*

وقد اختار المحقق هذا الرأي لورود هذه الشّواهد الكثيرة ، فقال ما نصّه:" ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أنّ ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنّي، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطّوال، وابن مالك، والمحقق الرضي من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1 ص105.

*سنمّار: اسم بيزنطي وهو مهندس معماري مشهور ارتبط اسمه بقصة قصر الخورنق.

الدّليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه، لأنّ التمسّك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها".

وهذا القول هو الذي يظهر رجحانه في هذه المسألة، لأنّ ورود مثل هذه الشّواهد الشّعرية عن العرب الأقحاح يدلّك دلالة واضحة على أنّ هذا التعبير مستساغ عندهم، وإن كان لا يرقى في الكثرة إلى المسألة الأولى، أي أن يتصل الضمير بمتأخّر لفظا لا رتبة.

نعم الأصل أن يذكر الاسم الظاهر ثم يضمر له، لكن وردت عن العرب مواضع ذكر فيها الضمير قبل الاسم الظاهر، فمن ذلك ضمير الشأن نحو قولنا: هو زيد قائم، وعليه خرجت الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ (الآية 01/الإخلاص)، ومنها أيضا أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسّر له كما في قولنا: (ضربته زيدا) ونحو ذلك من المواضع التي ذكرها العلّامة الأشموني في شرحه على الألفية[1]، وبناء على ذلك يكون لهذه المسألة نظير عند العرب، فليس فيها خرق لسنن كلامهم.

كما يتضح لنا من هذا النّصّ أنّ المحقق محي الدين ينتصر في ترجيحاته النّحوية للسّماع ويدور مع الدّليل حيث دار، ولا يعبأ بقول من يخالف الدّليل سواء كان القول قول الجمهور، أم قول سيبويه أم غير ذلك، وهذا مما هو واضح إلى الآن في معظم اختياراته النّحوية.

9-الخلاف في مجيء فعل الشّرط مضارعا وجوابه ماضيا

ذكر النّحويّون أنّ الشّرط والجواب إذا كانا فعلين يكونان على أربعة أنحاء:

– أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إنْ قامَ زيدٌ قام عمرو، ويكونان في محلّ جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ (الآية 7 /سورة الإسراء).

[1] ينظر : الأشموني، منهج السّالك إلى ألفية بن مالك، ج1، ص179.

– أن يكونا مضارعين، نحو: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمرو، ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (الآية 284 /سورة البقرة).

– أن يكون الأول ماضيا، والثاني مضارعا نحو: إن قامَ زيدٌ يقمْ عمرو، ومنه قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ (الآية 15 سورة هود)

–أن يكون الأول مضارعا، والثاني ماضيا نحو: إن يقمْ زيٌد قامَ عمرو، وهو قليل، ومنه قوله:

مَن يكِدْنِي بسيئ كنتُ منه كالشّجَا* بينَ حلقِه والوريدِ

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: "من يقمْ ليلة القدر غُفِر له ما تقدّم من ذنبه"[1].

انتهى كلام الشّارح ابن عقيل .

وهذه الأخيرة هي التي تضاربت فيها آراء النّحاة وأقوالهم، فقد حكى الشيخ محي الدين خلاف النّحاة في هذه المسألة، جاء في هامش التحقيق ما نصّه: "ذهب الجمهور إلى أنّ مجيء فعل الشّرط مضارعا وجوابه ماضيا يختصّ بالضرورة الشّعرية، وذهب الفرّاء وتبعه الناظم إلى أنّ ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرا ونظما"[2].

فمن النثر الحديث الذي ذكره الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: إنّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ، ومن الشعر البيت الذي ذكره الشارح، ومنه قول قُعنب بن أم صاحب:

إن يسمعوا رِيبة طاروا بها فرحًا منّي وما سمعوا من صالح دفَنُوا

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك،ج4، ص33.

* الشجا: الشيء العالق في الحلق.

[2] المرجع نفسه، ج4، ص33.

فقد جزم بإن قوله: (يسمعوا) شرطا، وهو فعل مضارع، وقوله (طاروا) جوابا وهو فعل ماض[1].

فإذن ثبت هذا الوجه في النثر الفصيح الصحيح، وفي الشعر، ففي النثر الحديث الذي ذكره الشارح ولو لم يكن في الباب إلا هذا الحديث لكفى، وقد مرّ معنا أنّ الحديث النبوي يحتج به في إثبات الأحكام النّحوية على الصحيح من قولي العلماء.

أيضا استدلّ المحقق رحمه الله تعالى بقول عائشة –رضي الله عنها–، وقولها حجّة لأنّها من العرب الخلّص، وقد مرّ معنا أن كلام العرب حجّة بنوعيه نثرا ونظما، إذا كان داخلا في عصر الفصاحة.

كذلك ممّا استدلّ به المحقق في اختياره هذا الوجه البيت الشعري علاوة على البيت الذي ذكره الشارح ابن عقيل وهو قول قُعنب السّابق.

والشاهد فيه هو قوله: طاروا، حيث وقع جواب الشرط ماضيا.

وكلّ هذا مما يجعلنا نختار رأي الفراء وابن مالك والمحقق في هذه المسألة، والباحث المنصف المتيع للدّليل يرى أنّ هذا الوجه بعيد عن الضرورة الشّعرية التي اعتلّ بها الجمهور، لوروده في النثر الفصيح.

نعم هذا الوجه لا يرقى إلى الأوجه الثلاثة الأول، لاسيما وأنّ جميع تلك الأوجه قد جاءت في القرآن كما بين ذلك العلامة الشارح في كتابه، بخلاف الوجه الأخير فلم يرد في آية واحدة من آي القرآن، لكن الأحكام النّحوية لا تؤخذ من القرآن وحده، بل تؤخذ من القرآن والسنة، وكلام العرب بنوعيه شعرا ونثرا.

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك،ج4، ص33.

نلاحظ أنّ أغلب اختياراته النّحوية مبنية على السماع، أو على قاعدة السماع مقدّم على القياس والتعليل.

10-الخلاف في معنى الواو:

ذكر ابن عقيل في شرحه خلاف النّحويّين البصريّين والكوفيّين في معنى الواو، جاء في شرح ابن عقيل في باب عطف النّسق: "فالواو لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مصاحبا له، وإنّما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وردّ بقوله تعالى: (إن هي إلّا حياتُنا الدّنيا نموتُ ونحْيَا)"[1].

وقال المحقق تعقيبا على قول الشارح مؤيدا رأي البصريّين: "لو كانت الواو دالّة على الترتيب–كما يقول الكوفيّون–لكان هذا الكلام اعترافا من الكفار بالبعث بعد الموت، لأنّ الحياة المرادة من (نحيا) تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عُرف من حالهم ومرادهم"[2]، أي أنّهم كانوا ينكرون البعث.

لكن قد يُردّ على هذا الاستدلال الذي استدلّ به البصريون وتبعهم في ذلك المحقق بمعنى آخر، وهو أنّ معنى نموت ونحيا، أي يموت بعضنا ويولد بعضنا، فيكون المراد: نموت يعني الآباء، ونحيا يعني الأولاد، فتكون الآية على الترتيب، وقد مرّ معنا أنّ المحقق رحمه ذكر قاعدة أصولية في مثل هذه الأحوال وهي: أنّ الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط من دائرة الاستدلال.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج3، ص226.

[2] المرجع نفسه، ج3، ص226.

لكن يبقى الإشكال: هل الواو في العربية تأتي للترتيب كما هو مذهب الكوفيين؟ أم هي لمطلق الجمع كما ذهب إلى ذلك البصريّون؟

وهل هذه المعاني التي ذكرت في الآية يترجح بها مذهب البصريين؟ أم مذهب الكوفيين؟ تبقى القضية محتملة، وكلّ له استدلاله ووجهة نظره، وكلّ صحيح في سياقه ونسقه.

خاتمة

من خلال دراستنا لاختيارات الشيخ محيي الدين النحوية توصلنا إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

- اهتمام الشيخ البالغ بدراسة علم النحو ويظهر ذلك جليا فيما قدمه من تآليف وتحقيقات نافعة كانت محل اهتمام العلماء وطلبة العلم.
- للشيخ نفس طويل في التحقيق والإيضاح وذلك بأسلوب مبسط سهل فإذا تناول مسألة فصلها تفصيلا وعضد كلامه فيها بالأدلة والحجج التي لا تدع مقالا لقائل.
- اهتمامه بالشاهد النحوي وتوثيقه وشرح مفرداته، وتلخيص معناه الإجمالي ثم ذكر محل الشاهد فيه، ثم الأوجه التي يحتملها الشاهد إن كان له أكثر من وجه، وعلاوة على ذلك يأتي ببقية الشاهد إن أهملها المؤلف.
- عرض آراء المدارس النحوية: كالبصريين والكوفيين، ثم آراء المتأخرين عرضا دقيقا ثم يرد على من يرى ضعف مذهبه مبينا نقاط ضعفه ثم يرجح المذهب الذي يرى أنه راجحا مستدلا لرجحانه بالأدلة السماعية والقياس وغير ذلك مما لا يدع مجالا لاعتراض معترض، غايته في ذلك تبيين الصواب دون الانحياز لرأي أو مذهب.
- ولوع الشيخ بالتعليل النحوي ولوعا عجيبا ويرجع السبب في ذلك إلى حدة ذهنه وذكائه الخارق، وقد سلك في تحليله وتعليله مسلك التيسير والتبسيط والتوضيح.
- استخدامه منهج السؤال والجواب فكثيرا ما يضع مجموعة من التساؤلات الافتراضية، ثم يجيب عنها إجابات دقيقة غايته منها تقريب المادة النحوية وتبسيطها للدارس.
- تصحيحه لأغلاط بعض النحويين كرده على من زعم أن من سبب بناء الاسم مشابهة الفعل، فقال: إن هذا المذهب فاسد إذ لو كانت مشابهة الفعل من دواعي بناء الاسم للزم

إعراب بعض الأسماء المبنية لمشابهتها الفعل المعرب كأف وأوه فإنهما أشبها أتوجع وأتضجر وهما معربان ومع هذا لم يعربوا أف ولا أوه، فدل هذا على فساد هذا المذهب.

- يعتبر الشيخ محيي الدين من النحاة المتأخرين الذين ذللوا صعاب النحو ويسروها للدارسين، فيكون بذلك بذل مجهودا منقطع النظير في خدمة اللسان العربي ويكون بذلك شكل حلقة وصل بين الدرس النحوي القديم والحديث.

قائمة المصادر والمراجع

***القرآن الكريم برواية ورش**

***الحديث النبوي الشريف**

1-أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجير، بيروت، لبنان.

2-أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994م.

3-أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،ج2،دار الفكر،1972.

4-أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبي محمد بن عاشور، ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م.

5-أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، الدرر الكامنة، في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سعيد الهند، ج3، دار المعارف العثمانية، الهند، ط2، 1972م.

6-أحمد بن الحسين بن أحمد الخباز، توجيه اللمع، فايز زكي محمد دياب، دار السلام القاهرة، ط2، 2008م.

7-أبو بكر محمّد بن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

8-اسحاق بن ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، الموافقات، م 6، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة السعودية، ط1، 1997.

9-الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

10-جمال الدين بن مكرم الأنصاري ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.

11 -جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006.

12-جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

13-علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، 1986، ط1.

14-عبد الحميد محمد محي الدين، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الفكر، قطر، 2000م.

16-عبد السلام هارون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، 1393هـ / 1973م.

17-عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ، 1977، ط3.

18-أبو القاسم عبد الرحمان الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، (دت).

19-سعيد علوش، إشكالية التيارات والتأثيرات الأدبية في الوطن العربي (دراسة مقارنة).

20-أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1.

21-حسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج1، دار الكتب العلمية، لبنان،دت.

21-خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم، بيروت، ط4.

22-عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، بيروت، لبنان، د.ط، 1436هـ.

24-عبد الله بن اسماعيل البخاري، الأدب المفرد، ج1، دار الصديق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م.

25-البخاري، صحيح البخاري، دار الفجر للترات، القاهرة ، ط2، 2013.

23- عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

24-عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ، 1977، ط.3.

25-شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1932م.

26-شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف ، القاهرة، ط8.

27- **سنن ابن ماجة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج4، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.**

28-ياقوت الحموي، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز الجنيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ.

29-الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في أخبار من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

29- داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن ابي داود، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

30-أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ط4، د.ت، ص34.

31- محمد بركات أبو علي، اتجاهات البلاغة في العصر الحاضر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1997م.

32-محمّد بن الحسن الزبيدي، طبقات النّحويّين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، 2009.

32-محمّد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، ط1، 2000.

33-مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....

العنوان	الصفحة
مقدّمة:	أ
الفصل الأول بعنوان: مفاهيم ومصطلحات تتعلق بهذه الدراسة	7
1 مفهوم علم النحو لغة واصطلاحا.....	7
2التعريف بابن مالك وألفيته.....	9
3التعريف بابن عقيل وشرحه على الألفية:.....	13
4التعريف بالمحقق محي الدين، ومنهجه في تحقيق شرح ابن عقيل :	16
الفصل الثاني بعنوان: موقف المحقق محي الدين من أدلّة النّحو العربي	29
1موقفه من السّماع	29
2موقفه من القياس	**42**
3موقفه من الإجماع	46
4موقفه من الاستصحاب	50
الفصل الثالث بعنوان اختيارات محي الدين النّحوية (نماذج مختارة).....	56
1موقفه من اختلاف النحويين في قضية الإعراب والبناء	56
2موقفه من إعراب الاسم المنقوص	60
3الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في باب كان وخلتتيه وشبههما.....	63
4الخلاف في وقوع الوصف مبتدأ من دون اعتماده على نفي أو استفهام.....	67
5 هل تقع جملة الخبر طلبية.....	69
6 خلاف النحاة في ليس	71
7 الخلاف في جواز تقديم الفاعل على رافعه.....	73
8 الخلاف في عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.....	76
9 الخلاف في مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا.....	78
10الخلاف في معنى الواو.....	81
خاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	87
فهرس المحتويات	91

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة اختيارات المحقق محيي الدين النحوية من خلال تعليقاته على شرح الألفية لابن عقيل، حيث تبيّن أن منهجه في الترجيح قائم على أسس علمية تنتمي إلى أصول الاستدلال النحوي، كالسماع والقياس والاستصحاب والإجماع، بعيدًا عن النزعة الذاتية والانتصار للمذهب دون دليل .أما من حيث طبيعة اختياراته، فقد تبين أنها لم تكن شاذة أو مبتكرة، بل جاءت امتدادًا لما قرّره الأوائل من نحاة البصرة والكوفة، مع ميلٍ واضح إلى مذهب البصريين في معظم المسائل. ويعكس هذا التوجّه تمسكًا بالتحقيق العلمي والموضوعية في معالجة المسائل النحوية.

الكلمات المفتاحية :محيي الدين، الاختيارات النحوية، شرح الألفية، ابن عقيل.

This study aims to examine the grammatical preferences of Muḥyī al-Dīn through his commentary on Ibn ʿAqīl's explanation of Alfiyyah. It was found that his method of preference is based on scientific principles rooted in the fundamentals of grammatical reasoning, such as transmission (al-samāʿ), analogy (al-qiyās), presumption of continuity (al-istishḥāb), and consensus (al-ijmāʿ), steering clear of subjective tendencies and partisanship without evidence. As for the nature of his choices, they were neither eccentric nor novel but rather a continuation of what was established by the early grammarians of Basra and Kufa, with a clear inclination towards the Basran school in most issues. This orientation reflects a commitment to scholarly rigor and objectivity in addressing grammatical matters.

Keywords: Muḥyī al-Dīn, grammatical preferences, Sharḥ al-Alfiyyah, Ibn ʿAqīl